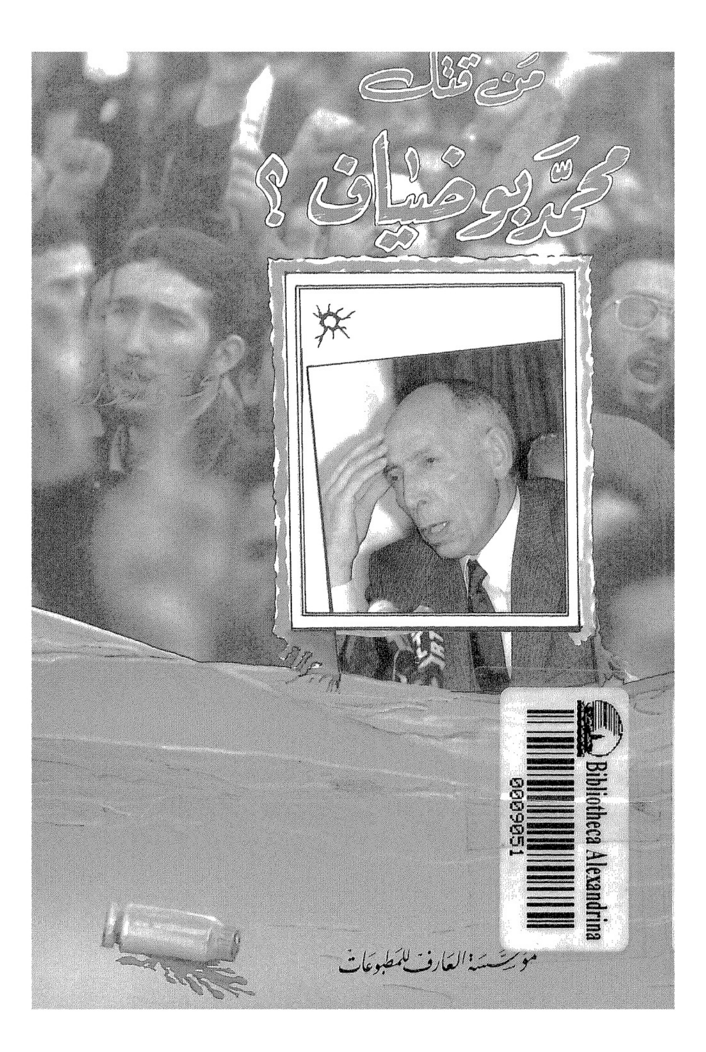

من قتل
محمد بوضياف ؟
مؤسسة المعارف للمطبوعات



يحيى أبو زكريا

مؤسسة
العارف للمطبوعات

الطبعة الأولى

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

مؤسسة العارف للمطبوعات

ص. ب. ١٠٦١٠ - ٢٤ - بيروت - لبنان

لفهرس :

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الإهداء :

إلى الشعب الجزائري مفجّر ثورة التحرير المباركة في أول نوفمبر ١٩٥٤؛ والذي صوّت لصالح الإسلام والعروبة في انتخابات ٢٦ كانون الأول ١٩٩١ فسلبت إرادته.

إليك أيها الشعب العملاق أهدي هذا الجهد المتواضع.

يحيى أبو زكريا...



محمد بوضياف

مقدمـــــة

مازال ملف اغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة في الجزائر محمد بوضياف مغلقاً، يكتنفه الغموض والضبابية، ذلك أنّ اغتياله حدث في سياق مجموعة من الملابسات والأحداث التي تعصف بالجزائر. . .

فاغتيال محمد بوضياف جاء في وقت عصيب من تاريخ الجزائر، وبرغم تشكيل المجلس الأعلى للدولة في الجزائر برئاسة علي كافي للجنة تحقق في ظروف اغتياله والمتسببين فيه؛ إلاّ أنها ولحدّ الآن لم تقدم شيئاً يذكر في هذه القضية عدا اتهامها لمبارك بومعراف الملازم في الأمن العسكري في وحدة مكافحة التجسس، وضابطين رافقا بوضياف في رحلته إلى مدينة عنابة واللذين كانا مسؤولين على حمايته وهما هجرس وسائح، إلاّ أنّها مازالت محجمة عن كشف المتسببين الحقيقيين في هذا الاغتيال.

ويشرف على هذه اللجنة أحمد بوشعيب أحد رموز الثورة الجزائرية وصديق محمد بوضياف، وقد تعهد هذا الأخير بالكشف عن هوية منفذي العملية...

وبعد مرور خمسة أشهر من حادثة الاغتيال، مازالت هذه اللجنة تراوح مكانها، ومازالت السلطة الجزائرية تعرض عن ذكر تفاصيل الحادث...

ولتجاوز المطالبة الشعبية بضرورة الكشف عن المافيا المتهمة بتنفيذ عملية الاغتيال، صرح رزّاق بارة رئيس المرصد الوطني لحقوق الإنسان التابع للسلطة الجزائرية، أنّ مبارك بومعراف كان ينوي اغتيال شخصية سياسية كبيرة في الجزائر بدافع ميوله الإسلامي، لأنّ بومعراف، كما قال بارة والذي يعتبر أحد أعضاء لجنة التحقيق أيضاً، كان يكثر من المطالعات في الخطاب الإسلامي، وهو وإن لم يكن ينتمي إلى تيار إسلامي بارز في الجزائر إلاّ أنه مشبع بالثقافة الجهادية...

هذا التصريح لم يشفِ غليل الشعب الجزائري الذي مازال يطالب وبإلحاح كبير برفع الستار عن هذه المافيا التي تحكم الجزائر دون أن يعرف عنها الشعب الجزائري شيئاً.

وقبل إيراد التفاصيل المتعلقة بظروف الاغتيال وأسبابه، نشير

أنّ محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة في الجزائر ليس الضحية الأولى في مسلسل الاغتيالات الذي تعرضت له شخصيات سياسية جزائرية والتي وقعت ضحية صراع الأجنحة في النظام الجزائري... فمازالت الكثير من الملفات التصفوية مغلقة طواها عامل الزمن.

فبعض الرسميين في الجزائر ذكر أنّ أزمة الاغتيالات بدأت مع ظهور بوادر الاستقلال الذي فجر مكامن الصراع داخل جبهة التحرير الوطني، وبعد الاستقلال، فقد لاقت شخصيات عديدة حتفها داخل الجزائر وخارجها... كخيضر وكريم بلقاسم ومدغري ومحمد صديق بن يحيى ـ الذي فجرت طائرته وهو متوجه إلى طهران في مساعيه لإنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية ـ وأحمد مسيلي وهواري بومدين ومحمد بوضياف وعبان رمضان وعباس لغرور وشيحاني بشير.

ونحاول في هذا التحقيق الصحفي اكتشاف بعض الملابسات التي أحاطت بظروف اغتيال محمد بوضياف والوصول قدر المستطاع إلى الحقيقة مهما كلف الثمن، لأنّ اغتيالاً بهذا الحجم جعل سمعة الجزائر على المحك، وزاد في تلويث سمعتها الدولية والإقليمية... إضافة إلى أنّه أصاب المجتمع الجزائري بحالة من اليأس والإحباط. والمفارقة العجيبة في عملية الاغتيال أنّ كل البيانات الرسمية في

الجزائر برّأت الحركة الإسلامية من عملية الاغتيال واتهمت المافيا السياسية والاقتصادية ولكن دون الإفصاح عن رجال المافيا والذين مازالوا يديرون اللعبة السياسية والاقتصادية في الجزائر، والذين يتواجدون باستمرار في الواجهة الخلفية للنظام الجزائري، ينجون بسهولة عندما تحترق الواجهات الأمامية.

لقد كان اغتيال بوضياف محمد مخططاً له بإحكام على مستوى التنفيذ وعلى مستوى تحديد الأهداف الإستراتيجية المرتبطة مباشرة وبدون مواربة بالإليزي في باريس والبيت الأبيض في واشنطن...

لقد صورت بعض الدوائر الغربية الاغتيال على أنه انتقام الشعب الجزائري من رموز الثورة الجزائرية، باعتبار محمد بوضياف من مفجري الثوْرة الجزائرية التي أوصلت الجزائر إلى شاطىء الاستقلال... ثم إنّ الذين نفذوا العملية قد اختاروا التوقيت المناسب، فبينما كانت الجزائر تستعد للاحتفال بذكرى الاستقلال في ٥ تموز (جويليا)، اغتيل بوضياف في ٢٩ حزيران ١٩٩٢ أي قبل أسبوع من الاحتفال بالاستقلال والذي كان بوضياف يستعد لإحيائه، لأنّه قضى ربع قرن في القنيطرة في المغرب.

والمافيا المرتبطة بالخارج والتي نفذت عملية الاغتيال كانت تعي خطورة بوضياف على وجودها ككيان ينهش الاقتصاد الجزائري، وكانت تتصور في بداية المطاف أنّ عمل بوضياف سيقتصر على

إطفاء النقمة الشعبية المتأججة عقب إلغاء الانتخابات التشريعية في كانون الثاني سنة ١٩٩٢.

وكانت هذه المافيا تتصور أنّ توظيف بوضياف يتيح لها البقاء في الحكم...

إلاّ أن بوضياف الذي بدأ يدرك حقيقة المعادلات في دائرة السلطة الجزائرية، ساءه أن يعد الأمة الجزائرية بالتغيير الجذري والمسؤولون عن كل حلقات الضياع في الجزائر ما زالوا أصحاب الحل والربط...

فاستشعر الذين استقدموه خطورة يقظة بوضياف لبعض الحقائق والذي لا يراعي الدبلوماسية في أحاديثه، بل يتحدث عن كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالنظام الجزائري ورجاله ومهما كانت الاعتبارات...

آخر المعلومات تفيد أنّ بوضياف جمع أربعة آلاف ملف تتعلق بمختلسي أموال الدولة والشعب من كبار المسؤولين وقدم هذه الملفات للواء عسكري للشروع في محاكمتهم، وكان جواب المافيا آنذاك: إذا أردت أن تتعشى بنا، فلنتغذ بك.. وبالفعل قضى بوضياف نحبه في عملية محكمة التخطيط والآداء..

وتعمل هذه المافيا حالياً في الجزائر على إغلاق هذا الملف وإلى الأبد، بتأزيمها للوضع الأمني، وبتهويلها لحصيلة الاغتيالات

حتى يكف الشعب الجزائري عن المطالبة بالإفصاح عن هوية مرتكبي هذه الجريمة. . .

يحيى أبو زكريا

من هو محمد بوضياف ؟!.



من هو محمد بوضياف؟

محمد بوضياف ليس رجلاً عادياً بالنسبة للجزائريين، إنّه يمثل لديهم أحد آباء الثورة الجزائرية التي خلصتهم من نير الاستعمار الفرنسي..

فمحمد بوضياف ناضل في صفوف حزب الشعب منذ الثلاثينات من هذا القرن وهو عضو قيادي في المنظمة الخاصة السرية العسكرية التي أسسها هذا الحزب سنة ١٩٤٧ والتي كانت وظيفتها الإعداد للثورة الجزائرية، واستمر مجاهداً في هذه المنظمة ككادر قيادي ومنظم، وعقب اكتشاف هذه المنظمة من قبل الاستعمار الفرنسي لجأ هذا الأخير إلى اعتقال ألف مناضل من مناضلي حزب الشعب الجزائري، واختفى محمد بوضياف عن الأنظار ليواصل عمله السري لأن فرنسا حكمت عليه بالإعدام غيابيّاً.

وقبل تفجير الثورة الجزائرية في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٤، ساهم محمد بوضياف في تكوين جماعة ٢٢ الثورية للوحدة والعمل، وبعدها اللجان الستة التي فجرت ثورة نوفمبر...

وتمكن بوضياف في ظروف غير طبيعية من تفجير الثورة الجزائرية مع رفقائه أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد خيضر، كريم بلقاسم، حسين آيت أحمد، العربي بن مهيدي وغيرهم...

والمعروف أن الثورة الجزائرية اندلعت في وضع سياسي جزائري يتسم بالتعددية الشكلية، وكانت بعض الأحزاب الجزائرية آنذاك ترى عبثية الثورة وضرورة الاندماج الكلي في المجتمع الأم فرنسا.

وأشهر هذه الأحزاب، حزب الشعب، وجمعية العلماء المسلمين، والحزب الشيوعي وحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري...

كما أن الثورة الجزائرية انطلقت في ظل ضعف الإمكانات المادية، وكان الثوار الجزائريون يستخدمون بنادق الصيد والسكاكين، وحتى أخشاباً منحوتة بشكل رشاش لإيهام قوات الاستعمار الفرنسي.

ويرى الدكتور يحيى بوعزيز المؤرخ الجزائري الشهير أن

بوضياف محمد أنقذ الجزائر ثلاث مرات؛ الأولى عام ١٩٥٤ حينما اشتدت الخصومة بين الأحزاب وانقسم التيار الاستقلالي على نفسه، فأعدّ بوضياف مع رفاقه وفجر الثورة الجزائرية التي حسمت الموقف وحررت البلاد والعباد.

والثانية في ١٩٦٤ بعد الاستقلال بعامين حينما فضّل المنفى الاختياري خارج البلاد لمدة ثمان وعشرين سنة حتى لا يشارك في الفوضى والصراع الداخلي الذي نشب بين ثوار الأمس غداة استعادة الاستقلال سنة ١٩٦٢.

والثالثة عام ١٩٩٢ عندما استجاب للنداء الوطني..

المقرّبون من محمد بوضياف يعترفون له بقوة العزيمة والإصرار والعناد أحياناً.. لقد تحدث ذات يوم عن يومياته أثناء الثورة الجزائرية وقال إنه تحمّل المحن وكان في كل أوقاته فاراً من الأمن الفرنسي الذي كان يلاحقه، كما تحدث عن جوعه وحرمانه هو وإخوانه في النضال.

وقد كان بوضياف كثيراً ما يتنقل خارج الجزائر لتنظيم شؤون الثورة الجزائرية وتعريف العالم بمنجزاتها وأهدافها...

ومازال العالم شاهداً على غطرسة الاستعمار الفرنسي الذي قام بتحويل الطائرة التي كانت تقل بوضياف محمد، ورابح بيطاط،

وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر وأحمد بن بلة، والتي كانت متوجهة من المغرب إلى تونس أثناء الثورة الجزائرية. الدكتور محمد قنطاري قابل بوضياف في القنيطرة قبل عودته إلى الجزائر لإدارة شؤونها عقب إبعاد الشاذلي بن جديد وسأله عن هذه القضية وقضايا أخرى.

● **سيد. محمد بوضياف يقال إنكم كنتم على علم ببرج المراقبة وطاقم الطائرة التي كانت تقلكم من المغرب إلى تونس من الخبراء والمتعاونين الفرنسيين بالمغرب وهو لازال في بداية الاستقلال، ورغم ذلك قرّرتم السفر والمغامرة، فما هي الحقيقة التاريخية ؟!.**

○ محمد بوضياف: مسألة المراقبة لم نكن نعلم بها، ثانية مسألة السفر سارت بسرعة كبيرة فذهبنا إلى تونس في الاستعجال دون اتخاذ الإجراءات اللازمة بينما كنت أنا مريضاً، وقد تمّ خروجي من المستشفى قبل ثلاثة أيام من السفر، بالإضافة إلى ذلك كنت ذاهباً إلى إسبانيا فأخبرني الدكتور عبدالكريم الخطيب بأن الجماعة، أي ابن بلة ورفاقه، قادمون إلى المغرب، وأنّ الحكومة الاشتراكية الفرنسية ـ حكومة غي مولي ـ اتصلت بالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والملك المغربي محمد الخامس، وطلبت منهما الاجتماع في تونس لإيجاد حل للمسألة الجزائرية، وهذا هو سبب ذهابنا إلى تونس.

● **هل كانت لديكم أسلحة أثناء سفركم ووجودكم بالطائرة المحولة ؟!.**

○ محمد بوضياف: ابن بلة فقط هو الذي كان لديه رشاش إيطالي، وبعد إقلاع الطائرة وتوقفنا في جزيرة مايوركا للتزود بالوقود تلقى قائد الطائرة الأمر من السلطات أو القوات الفرنسية بالإقلاع وتحويلها إلى الجزائر العاصمة، حاول الاتصال ببرج المراقبة بالمغرب فلم يرد عليه أحد، وبعد شكوكنا في الزمان والتحركات والمعاملات وحركة الطائرة وطاقمها، فوجئنا بوجودنا في مطار الجزائر.

● **خلال سنوات سجنك في فرنسا هل كنتم على اتصال بالقيادة الثورية وعلى ما يجري من أحداث سياسية وعسكرية داخل الجزائر وخارجها ؟!.**

○ محمد بوضياف : كانت هناك اتصالات بسيطة في الأيام الأولى من سجننا، فالعربي بن المهدي كان على مراسلة مع ابن بلة وكريم بلقاسم على اتصال بي وعبان رمضان في اتصال مع حسين آيت أحمد، وكانت المراسلات توضح تطور الثورة الجزائرية داخل الوطن وخارجه وبعض الأخبار كانت تصلنا عن طريق المحامين وبعض الأشخاص، ولكن لا قيمة لها مادمنا في السجن وتحت الحراسة والمراقبة.

● **هل كنتم بداخل السجن على اتصال ببعضكم البعض، وما كان جو المناقشة والتفاهم بينكم ؟.**

○ **محمد بوضياف** : نعم كنّا على اتصال ببعضنا البعض لكن دون عمل أو نشاط فعّال ما عدا مناقشة وتتبع بعض الأحداث عن الثورة وما يجري داخل قيادتها من إيجابيات وسلبيات والمعارك والمظاهرات في المدن والأرياف والجبال.

وفيما يخص المفاوضات الجزائرية الفرنسية وخاصة الأخيرة منها جاءنا السيد بن يحيى وابن طوبال وكريم بلقاسم لاطلاعنا على مجرياتها، وإعطاء آرائنا في مختلف بنودها ومواضيعها، وكانت إجابتي أننا بعيدون عن ميدان الأحداث السياسية والعسكرية ولا نعرف ما يجري خارجنا، وإمكانيات جبهة التحرير منها المادية والبشرية وقدرة الشعب الجزائري في صموده بالمعركة. . . ولهذا كنت دائماً ألتزم الحذر دون العاطفة، بينما كان رأي باقي الإخوة وخاصة ابن بلة القبول بإنهاء الحرب ولو كانت بعض بنود الاتفاقيات في غير صالح الجزائر مستقبلاً.

● **هل كنتم متفقين على ما جاء في اتفاقيات إيفيان ؟!.**

○ **محمد بوضياف**: ابن يحيى معترف له بالذكاء وبعد النظر المستقبلي، وفي الأمور التقنية كانت تنقصنا الخبرة والثقافة ولم يكن

الإخوة تقنيين في الكثير من مواد الاتفاقية الخاصة بالتقنيين، لذا نجد رؤساء وملوك الدول في رحلاتهم وزياراتهم العملية مصحوبين بالتقنيين والخبراء في الميادين المختلفة لكل اتفاقية أو عقود فيما بين الدولتين أو الدول.

● **سيد محمد بوضياف بما أنكم من قادة الثورة الجزائرية الأوائل قبل وبعد تفجيرها هل كنتم على اتصال بالعالم العربي لمؤازرة الثورة الجزائرية، يا ترى من المساعد الأول ؟!.**

○ **محمد بوضياف** : للأمانة التاريخية وحتى نكون منصفين في شهادتنا الثورية وعلى الشعب الجزائري أن يعرف ذلك، إن امكانيات الثورة كانت ضعيفة في البداية من حيث انعدام الذخيرة الحربية والسلاح. كنّا نملك شعباً قابلاً للتضحية والفداء ولكن بدون سلاح، وكان اعتمادنا في البداية على أنفسنا وإمكانياتنا الضعيفة، ثم اتصلنا بإخواننا في الدين والتاريخ والمصير المشترك فكانت المساعدة الأولى للثورة الجزائرية بل للشعب الجزائري من العالم العربي.

فالإخوة المصريون هم الأوائل في المساندة السياسية، وطرق ووسائل تدبير الأسلحة من الدول العربية وأول مساعدة مالية لشراء الأسلحة كانت من العربية السعودية.

وفي هذا الإطار لما ذهب جمال عبد الناصر للحج تحدث في موضوع جهاد الجزائر المقدس وما تحتاجه الجزائر من مساعدة مالية

من العربية السعودية، فخصص الملك السعودي مبلغ ١٠٠ مليون دولار لتدعيم المقاومة في المغرب العربي.

فأخذ منها صالح بن يوسف وشوشان نصيباً لتغطية مصاريف المقاومة التونسية وأعطي الباقي للثورة الجزائرية التي هي الأخرى اشترت الأسلحة حيث تم إرسالها إلى الجزائر عن طريق مصر، أمّا المقاومة المغربية فحسب علمي لم تأخذ شيئاً من هذا المال.

ولا ننسى المساعدة الكاملة من نظم وشعوب العالم العربي؛ كالعراق وسوريا وتونس والمغرب وليبيا ولبنان وغيرها.

كذلك لعب العالم الإسلامي دوراً كبيراً في مساعدة الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، حيث وقف العالم العربي والإسلامي إلى جانب الشعب الجزائري وثورته منذ تفجير الثورة وإلى الاستقلال.

وكان العالم العربي والإسلامي يرى في ثورة الجزائر ضد فرنسا والحلف الأطلسي ملحمة ومفخرة لهما؛ وقد صارت الثورة الجزائرية قدوة لكل الشعوب والحركات التحريرية لاحقاً...

الاستقلال وبداية الكارثة

كان محمد بوضياف يحلم بجزائر قوية تعتمد على نفسها، وتسعى لتحقيق الأهداف التي رسمتها هذه الثورة بدماء مليون ونصف من الشهداء...

وكان يأمل أن يتحد رفاق الأمس؛ من الثوار والمجاهدين الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل تحرير الجزائر، إلاّ أنه شاهد بداية تمزق في صفوف الثوار، وانحرافاً عن خط الثورة الأصيل.

وعايش بنفسه ظهور المحاور والتكتلات التي كادت تؤدي بالجزائر إلى حرب أهلية عقب الاستقلال بين الجماعات الثورية التي أرادت الاستيلاء على الحكم في الجزائر.

وأبدى تضايقاً شديداً تجاه تهميش رجال الثورة الفعليين وهاله أن يتقدم ضباط فرنسا الذين التحقوا بالثورة الجزائرية مؤخراً

ويصيروا أصحاب الحل والربط في الجزائر.

وتعود قصة التمزق إلى ما قبل الاستقلال بقليل عندما فرض بعض عقداء الجيش الجزائري آراءهم على باقي الثوار، وسعوا لخلق تكتلات داخل الثورة الجزائرية؛ يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة يعترف أن الخصام بين ثوّار الأمس بلغ الذروة؛ ولذلك فضل الانسحاب من الساحة السياسية في وقت مبكر. وبرغم الدعوة إلى كتابة تاريخ الثورة الجزائرية بسلبياتها وإيجابياتها، فإنّ البعض من صنّاع القرار في الجزائر مازال يضع العراقيل في وجه هذه الدعوة؛ خوفاً من اكتشاف بعض خونة الثورة الجزائرية والذين تعاملوا مع النظام الفرنسي ويشغلون مناصب حساسة الآن في الجزائر...

وهذه المتناقضات كادت تؤدي إلى حرب أهلية في الجزائر عقب الاستقلال، لما تفاقم الصراع، فخرج الشعب الجزائري إلى الشارع منتفضاً ومردداً شعار «سبع سنوات تكفينا»، أي تكفينا سبع سنوات من مجاهدة فرنسا.

المهم أن الصراع حسم لجماعة الغرب ولقيادة الأركان ـ نقصد بالغرب منطقة تلمسان حيث كانت تتواجد زمرة من القيادة العسكرية ـ التي عيّنت أحمد بن بلة على رأس الدولة الجزائرية المستقلة.

حاول ابن بلة والذي كان ضئيل الثقافة باعترافه أن يمتّن

العلاقات الجزائرية بالمحور الاشتراكي الذي كان يدعم الثورة الجزائرية . .

واستحوذ على ثمانية مناصب حساسة دفعة واحدة، مما أثار حفيظة رفاقه الذين فسّروا تصرفه بأنّه سلطوي وديكتاتوري . . ومن الناس الذين هالهم تحريف الثورة الجزائرية عن مسارها، وتغليب الأنا في معالجة الأمور بدل المصلحة الوطنية، محمد بوضياف. ولما كان ابن بلة يخشى جانبه أمر باعتقاله وإيداعه السجن، ثم حكم عليه بالإعدام بسبب إلحاق ضرر بأمن الدولة.

محمد بوضياف صرّح قبل تعيينه على رأس المجلس الأعلى للدولة الجزائرية ـ رئاسة جماعية ـ لحصة متلفزة جزائرية يدور موضوعها حول اتفاقيات إيفيان، أنّ اعتقاله تمّ بطريقة بشعة وهو يسير في الشارع، واستغرب أن يكون الآمر باعتقاله البارحة من دعاة الديموقراطية وحقوق الإنسان في هذه الأيام . .

وبعد أن تدخلت أطراف متنفذة ولاعتبارات تتعلق بماضي محمد بوضياف التاريخي أطلق سراحه، ففضل مغادرة الجزائر وبشكل نهائي حيث أسس حزباً معارضاً في باريس، فضل أن يكون هذا الحزب طلائعياً اشتراكياً، وألّف في هذه الأثناء كتابه الشهير «الجزائر إلى أين ؟!».

تحدث فيه عن مصير الثورة الجزائرية والخلل الذي انتاب

مسيرتها، وبعد فترة لم تدم طويلاً قام بإلغاء حزبه، وفضل الإقامة في القنيطرة في المغرب.. حيث أقام مصنعاً وظلّ يتابع الأحداث في الجزائر عن كثب ولكن بدون تعليق أو تصريح لوسائل الإعلام.

وبالرغم من الدعوات التي وجهها له هواري بومدين الرئيس الذي وصل إلى قصر الجمهورية في الجزائر بانقلاب عسكري على أحمد ابن بلة في ١٩ حزيران (جوان) ١٩٦٥ إلاّ أنّه رفضها محبذاً المنفى الاختياري على معايشة مشاهد اغتيال الثورة الجزائرية...

وقد كان في المغرب محط رعاية الملك الحسن الثاني والسكان المغاربة المجاورين له في منطقة القنيطرة.

واستطاع في المغرب وكما يقول عن نفسه أن يحقق ثروة تكفل له ولأبنائه وزوجته فتحية العيش بكرامة، ولذلك لما عين على رأس المجلس الأعلى للدولة رفض أن يتقاضى راتباً ليؤكد على نزاهته، وأنّه يختلف عن الآخرين الذين اختلسوا أموال الجزائر وصيّروها بعد غنىً وثراءٍ فقيرة تستجدي العون من البنوك العالمية.

الجزائر من الأحادية إلى التعددية !

بعد خريف الغضب الجزائري في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨م، أضطر الشاذلي بن جديد ولتجاوز الانتفاضة الشعبية الصارمة وآثارها أن يعلن وعلى مسمع ومرأى من الشعب الجزائري عن مشروع للإصلاحات السياسية والاقتصادية، فدعا الشعب الجزائري لإبداء رأيه في الدستور الجديد المعدّل والذي يتيح حيزاً كبيراً للعمل السياسي والتعددية الإعلامية.

فتمت الموافقة على الدستور الجديد في استفتاء شعبي في شهر شباط (فيفري) ١٩٨٩. وقد كانت الموافقة الشعبية على هذا الدستور إيذاناً بميلاد التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر ولأول مرة في تاريخها.

فشرع المعارضون التقليديون للنظام الجزائري بالعودة إلى

الجزائر بدءاً بحسين آيت أحمد الذي كان يدير حزبه جبهة القوى الاشتراكية من أوروبا، ثم تلاه أحمد بن بلة الذي كان مقيماً في سويسرا يوجه حزبه الحركة من أجل الديموقراطية. . وبعودة هؤلاء الرموز الذين كانوا وراء تفجير الثورة الجزائرية، طرح سؤال في الجزائر: متى يعود محمد بوضياف من منفاه الاختياري ؟!.

لم ينتظر الشعب الجزائري طويلاً حتى تلقى الإجابة ومن محمد بوضياف مباشرة في تصريح له لحصة لقاء الصحافة المتلفزة، هذه الحصة وبمناسبة عيد الثورة الجزائرية، ثورة نوڤمبر (تشرين الثاني) حاورت بوضياف مباشرة وعلى الهواء في مدينة القنيطرة المغربية.

سئل محمد بوضياف، لماذا لا تعود إلى الجزائر كما عاد الآخرون ؟!.

فأجاب بأنّه لا يؤمن بهذه الديموقراطية ولا بالمشروع الديموقراطي المفروض في الجزائر والذي أملته ظروف معينة أحداث خريف الغضب الأكتوبري - وقال: إنه لما يتحسس جدية التجربة سيعود إلى الجزائر أو في حالة وجود ما من شأنه أن يجعل العودة إلى الجزائر واجباً وطنياً.

زاول عمله التجاري في منفاه الاختياري، وكان يتردد عليه بعض الجزائريين يطالبونه ببعض الاستفسارات المتعلقة بالثورة

الجزائرية. وقد كثر المترددون عليه في القنيطرة بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر.

ينقل عنه زائروه أنَّه كان منشغلاً وقلقاً جداً على الجزائر، وكثيراً ما أعاد طرح السؤال المعالج في كتابه المؤلف في ١٩٦٤، «الجزائر إلى أين ؟!».

وازداد اهتماماً بالجزائر عقب الإضراب السياسي الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٩١، لإلغاء القوانين التي سنّتها حكومة مولود حمروش بغية تزوير الانتخابات.

وقد جرَّ هذا الإضراب إلى صراع دموي بين الإسلاميين والسلطة الجزائرية والتي انتهت بتدخل الجيش وفرض حالة الحصار العسكري وحظر التجول وإقالة حكومة مولود حمروش، وتعيين سيد أحمد غزالي وزير الخارجية في حكومة حمروش على رأس الحكومة.

وقد جاء إعلان حالة الحصار في الجزائر في ٤ حزيران (جوان) ١٩٩١ ليؤكد ما ذهب إليه محمد بوضياف من أنّ الديموقراطية الجزائرية شكلية وتدخل في إطار التنفيس عن أحداث دامية كادت تعصف بالدولة الجزائرية دعائم ومؤسسات.

أثناء عودة بوضياف إلى الجزائر في أواسط كانون الثاني

(جانفي) ١٩٩٢ اعتبرت أوساط سياسية جزائرية أن عودته في هذا الوقت كانت غير مناسبة، وعبرت عن هذه العودة بقولها: الرجل المناسب في الوقت غير المناسب، ورأت هذه الأوساط أنّه لو تولى إدارة شؤون الجزائر بعد خريف الغضب ١٩٨٨ مباشرة لكان خيراً له وللجزائر.

وامتدت فترة الحصار العسكري أربعة أشهر، أعلن الشاذلي بن جديد بعدها أن الانتخابات التشريعية ستجري في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١.

استعدت القوى السياسية لهذه الانتخابات وعاودت نشاطها السياسي بعد صمت استمر ٤ أشهر، كان منطق الرصاص والصراع الدموي بين السلطة والإسلاميين هو السائد.

في اللحظات الأخيرة قررت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقيادة الرجل الذي أوصل الإسلاميين إلى السلطة في الجزائر عبدالقادر حشاني المشاركة في الانتخابات التشريعية.

وقد شارك عموم الشعب الجزائري في هذه الانتخابات، وكان تصور الشعب أنه أضحى الآن صاحب الإرادة والقرار يختار من يشاء ويزكي من يشاء، بعد أحادية سياسية ستالينية شلّت طاقته، وحتى قدرته على التفكير.

وفي اليوم التالي من ظهور النتائج الأولية؛ أعلن وزير الداخلية السابق العربي بلخير عن هذه النتائج وكانت كالتالي:

- ١٨٨ مقعداً للجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- ٢٠ مقعداً لجبهة القوى الاشتراكية.
- ١٦ مقعداً لحزب جبهة التحرير الوطني.

وبمجرد شعور التيار البربري والفرانكفوني واليساري وتيار المؤسسة العسكرية المعارض للحركة الإسلامية الجزائرية برجحان الكفّة لصالح المشروع الإسلامي، قامت قيامة الجزائر في أعنف صراع.

وكأنَّ الإسلام الذي اختاره الشعب الجزائري غريب عن هذا الشعب، وكأن الأصالة العربية والهوية العربية التي زكّاها الشعب بدل ثقافة المستعمر الفرنسي، لا تمت إلى الروح الجزائرية والجسد الجزائري بصلة.

وهٰهنا حسم جنرالات الجيش واللوبي الفرانكفوني المسألة بقولهم: أيّها الشعب الجزائري إنّك غبيّ لم تحسن الاختيار، ومازلت غير ناضج لممارسة اللعبة الديموقراطية التي تتطلب شروطاً حضارية لم تتوفر فيك أيّها الشعب.

وبالفعل فإنّ بعض الناس في الجزائر أقسم بالله رباعاً وخمساً أن لن يتوجه مرة أخرى إلى صناديق الاقتراع، مادامت الدبابات تلغي اختيار الشعب بطلقة نارية واحدة !!.

الكوميديا الديموقراطية

قبل تنحية الشاذلي بن جديد، وقبل إجراء الانتخابات التشريعية بأسبوع واحد، صرّح الشاذلي في ندوة صحفية أنه سيذهب بالمشروع الديموقراطي بعيداً، وسوف يحترم القوة السياسية التي تفرزها إرادة الشعب مهما كان توجهها ولونها السياسي.

القوى السياسية في مجموعها أعلنت أنها ستحترم قواعد اللعبة، وسوف تقبل نتائج الانتخابات بروح رياضية.. أبانت كل الفعاليات السياسية استعدادها لاحترام نتائج الصندوق الشفاف.. وبظهور النتائج الأولية للانتخابات التشريعية وتصدر الجبهة الإسلامية للإنقاذ قائمة الفائزين، بدأت عقارب الساعة في الجزائر تتراجع إلى الوراء ومعها القوى السياسية العلمانية والفرانكفونية والجماوية والبربرية ومؤسسة الجيش أيضاً.

فسعيد سعدي رئيس التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية البربري والذي صرح قبل الانتخابات التشريعية أن حزبه سيحترم إفرازات المشروع الديموقراطي، هدد بعد فوز الإسلاميين الساحق بأنّه سيعلن الحرب على الحكومة الأصولية، وأعلن أن حزبه لن يقبل بأن تكون الجزائر السودان أو إيران.

حزب الطليعة الاشتراكية اليساري بقيادة الهاشمي شريف دعا الجيش للتدخل وصرح أن حزبه يقبل بنظام بينوشي ولا يقبل بنظام إسلامي توتاليتاري رجعي ظلامي بتعبير الهاشمي شريف.

الفرانكفونيون واليساريون والبربريون الثقافيون والعلمانيون وأصحاب كل المتناقضات الأيديولوجية أسسوا وفي يوم واحد جمعية إنقاذ الجزائر. وقد منح وزير الداخلية السابق العربي بلخير الترخيص لهذه الجمعية في ظرف ربع ساعة، في حين تنتظر الجمعيات الأخرى مدة ستة أشهر لتحصل على الاعتماد.

الجمعيات النسوية التحررية أقامت مهرجانات واجتماعات للحديث عن مستقبل المرأة في الجزائر.

العربي بلخير وزير الداخلية وأحد أبرز الدعاة إلى القضاء على الإسلاميين في الجزائر عقد اجتماعاً موسعاً صبيحة ظهور النتائج مع رؤساء الدوائر الأمنية وضباط الشرطة للإعداد للمرحلة المقبلة.

سيد أحمد غزالي رئيس الوزراء والذي وعد الأمة الجزائرية

عشية تعيينه في ٤ حزيران (جوان) ١٩٩١ بأنّه سيشرف على انتخابات حرة ونزيهة، أعلن أن ظنه خاب في الشعب الجزائري الذي اختار المشروع الإسلامي، وكان قد قدم ضمانات للمؤسسة العسكرية بأن القوة الثالثة العلمانية هي التي ستستحوذ على البرلمان.

جنرالات الجيش وعلى رأسهم اللواء خالد نزار وزير الدفاع اجتمعوا ولمدة أسبوع كامل بالشاذلي بن جديد وطالبوه بإلغاء الانتخابات التشريعية باعتبار أن صلاحياته تخوله ذلك.. وقد أدى رفض الشاذلي لطلبهم إلى عزله وقدم استقالة رمزية أوضح فيها أنه سيضحي بمنصبه حفاظاً على سلامة الجزائر وأعلن عن حل المجلس الوطني. عبدالعزيز بلخادم رئيس المجلس الشعبي الوطني أعلن أن الشاذلي لم يعلمه مسبقاً بحل مجلس الشعب وأنّه علم بذلك من خلال التلفزيون النظامي.

توالت الأحداث بسرعة مذهلة في الجزائر، لتنتهي الجزائر بلا رئاسة، وبلا مجلس شعبي منتخب وبلا مجلس دستوري وبلا بلديات منتخبة.

إنّه الفراغ الدستوري الكامل، إنها نهاية الدولة الجزائرية ؟!!.

فما المخرج ؟!.

سيناريو غزالي والمؤسسة العسكرية

بعد انسحاب الشاذلي بن جديد وحلّ المجلس الشعب الوطني وجدت الجزائر نفسها تعيش فراغاً دستورياً رهيباً. والدستور الجزائري يقضي في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو موته.. أن يتولى الرئاسة رئيس المجلس الشعبي الوطني لمدة ٤٥ يوماً، تجرى بعدها انتخابات رئاسية. إلاّ أنّ المجلس الشعبي حلَّ، وبلخادم عبد العزيز رئيس المجلس الشعبي يعلن أن الخبر بلغه عن طريق التلفزيون...

إذن اللعبة كانت محبوكة بدقة، لإبقاء الجزائر في ظل هذا الوضع وفي قبضة العسكر، وحتى تحرم جبهة التحرير الوطني من معاودة توجيه دفة الحكم، باعتبار أن بلخادم جبهوي وعضو اللجنة المركزية في جبهة التحرير الوطني.

فما العمل ؟!.

إجتمع سيد أحمد غزالي والأخضر الإبراهيمي وزير الخارجية والعربي بلخير وزير الداخلية واللواء خالد نزار وزير الدفاع في قصر الحكومة لمعالجة هذا الأمر الطارىء. . .

وكان الاجتماع تحت غطاء الهيئة الاستشارية، وللإشارة فإن الهيئة الاستشارية دستورياً لا يحق لها إبداء القرار أو صنعه، ووظيفتها مدّ رئيس الجمهورية بالاستشارة فيما يتعلق بمسائل الأمن القومي. . وشرط الدستور أيضاً أن يكون اجتماعها بحضور رئيس الجمهورية وقد أقيل أو استقال، ورئيس المجلس الشعبي الوطني وقد أصبح بلا وظيفة فعلية بعد حلّ المجلس الذي كان يرأسه. . . الشاذلي بن جديد أبعد عن الحكم في ١١ كانون الثاني (جانفي) ١٩٩٢، وأذيع خبر الاستقالة في نشرة الأنباء في الساعة الثامنة مساءً من خلال التلفزيون النظامي. . .

ومنذ انسحاب الشاذلي والهيئة الاستشارية في اجتماع متواصل. . .

وقد خرجت في نهاية المطاف بصيغة رئاسة جماعية أطلقت عليها اسم المجلس الأعلى للدولة وهو يتكون من خمسة أعضاء محمد بوضياف رئيساً، خالد نزار عضواً؛ علي كافي عضواً، علي هارون عضواً، تيجاني هدام عضواً.

وبعد الإعلان عن تأسيس هذا المجلس توالت اعتراضات القوى السياسية في الجزائر على هذا المجلس الجماعي واعتبرته غير شرعي وغير دستوري. . .

لماذا لم يتقدم سيد أحمد غزالي إلى الواجهة ؟!.

كان المتوقع أن يتقدم سيد أحمد غزالي لرئاسة الجزائر كما كان مخططاً له من قبل المؤسسة العسكرية، بحكم ارتباطات غزالي المتشعبة بالدول الغربية ورجال المال في أوروبا وأمريكا. . .

إلّا أن الاضطرابات الجماهيرية والانتفاضات الشعبية العارمة عقب إلغاء المسار الانتحابي فجرت هذا المشروع فطرح اسم محمد بوضياف لتغليب الشرعية التاريخية على الشرعية الشعبية في الجزائر. .

وبعد ظهور اسم محمد بوضياف، بدأت الاتصالات الأولية به لإقناعه بضرورة الرجوع إلى الجزائر. . فكلف علي هارون صديقه القديم بالاتصال به فوراً، فسافر هذا الأخير إلى القنيطرة في المغرب لملاقاة محمد بوضياف. . .

وقد أوهم علي هارون محمد بوضياف بأن الجزائر على وشك الدخول في حرب أهلية وأن الفتنة واقعة لا محالة في الجزائر. .

فقال له بوضياف: عليكم بإجراء الدور الثاني من الانتخابات والقبول بنتائج اللعبة. . .

علي هارون حاول إقناعه بضرورة الرجوع إلى الجزائر لأن إنقاذ الموقف يتطلب وجود شخصية كمحمد بوضياف. . .

فطلب بوضياف من علي هارون فترة وجيزة للتفكير، وبعد أن دقق النظر في المعطيات المقدمة، وافق على الذهاب إلى الجزائر لمدة يوم واحد للاطلاع على الأمور عن كثب.

التقى بوضياف في الجزائر اللواء خالد نزار وزير الدفاع، والذي قال له بوضياف: علامَ لا يتولى الجيش قيادة الجزائر مباشرة ؟.

فأجابه خالد نزار بأن الجيش الجزائري وظيفته دستورياً حماية الدولة ومؤسساتها والدستور أيضاً. .

كما قدمت لبوضياف معلومات خاطئة عن إرادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في قمع الديموقراطية والعودة بالجزائر إلى الوراء. .

بعد قضائه أربع وعشرين ساعة في الجزائر غادرها إلى المغرب ليرتب وضعه، وليعود إلى الجزائر وسط ضجة إعلامية بدأ النظام الجزائري يمهد لها. . .

في القنيطرة في المغرب حاول أهل محمد بوضياف زوجته فتحية وأولاده إقناعه بعدم تلبية الدعوة باعتبارها تنطوي على مخاطر

جمة، ثم إن التركة ثقيلة في الجزائر لا يمكن لبوضياف تطويقها أو الخروج بالجزائر من الدوامة التي تعصف بها منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨م.

عودة محمد بوضياف:

في ١٥ كانون الثاني (جانفي) ١٩٩٢ وفي الساعة الخامسة مساءً وصل إلى مطار هواري بومدين الدولي في الجزائر العاصمة محمد بوضياف بعد غياب فعلي عن الجزائر دام ٢٨ سنة..

وكان في استقباله في المطار خالد نزار وزير الدفاع، والعربي بلخير وزير الداخلية وسيد أحمد غزالي رئيس الحكومة وعلي كافي عضو المجلس الأعلى للدولة وتيجاني هدام عضو المجلس الأعلى للدولة، ومجموعة من الشخصيات الجزائرية..

توجه بعدها إلى ساحة المطار حيث أدلى بتصريح مفاده أنه جاء لإنقاذ الجزائر...

وعلى أثرها توجه إلى قصر الجمهورية، وأبلغ الشعب الجزائري بأن محمد بوضياف سيُلقي خطاباً على الأمة في الساعة الثامنة مساءً..

الأنظار كل الأنظار كانت مشدودة إلى خطاب بوضياف، ومما جاء في خطابه أنَّه سيعمل على إلغاء الفساد والرشوة ومحاربة أهل

الفساد في النظام وإحقاق العدالة الاجتماعية. . . ودعا القوى السياسية للتوحد لمواجهة التحديات الجديدة. . وطالب الشعب الجزائري بمساعدته في أداء مهامه، وقال: هذه يدي أمدها للجميع بدون استثناء. وبعد عودة محمد بوضياف إلى الجزائر أبرقت له الجبهة الإسلامية للإنقاذ محذرة إياه من مغبة تلويث سمعته التاريخية، ودعته لعدم الوقوع كفريسة في أيدي الطغمة الحاكمة التي تريد استغلال سمعته ورصيده الثوري. .

وبعد الإلحاح الشديد من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بضرورة العودة إلى المسار الانتخابي، قابلت السلطة هذا الطلب بالمجابهة العنيفة. .

فعاشت الجزائر أحلك أيامها، فرضت حالة الطوارىء في شباط ١٩٩٢ لمدة سنة قابلة للتمديد، وقام وزير الداخلية العربي بلخير بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأمر باعتقال كل قيادات الجبهة الإسلامية كما دعا إلى إقامة معتقلات في الصحراء الجزائرية وتمّ اعتقال الآلاف من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ. . في ٧ شباط (فبراير) ١٩٩٢ شهدت كل المدن الجزائرية انتفاضات شعبية عارمة جوبهت بالدبابات وحتى بالصواريخ كما وقع في باتنة شرق الجزائر. . .

وظل بوضياف في كل خطبه يتهجم على الجبهة الإسلامية

للإنقاذ وأحياناً بالسخرية والاستهزاء، كما واصل هجومه على جبهة التحرير الوطني، إلى درجة أنه ذكر ذات يوم وفي منبر خطابي أمينها العام عبدالحميد مهري بما لا تقتضيه الخطب السياسية.. وفي ظل الفراغ القاتل سياسياً واجتماعياً دعا بوضياف إلى ضرورة إنشاء التجمع الوطني ليكون قاعدة يتلاقى عندها كل الجزائريين وشعار التجمع هوالجزائر أولاً وقبل كل شيء..

وبعودة بوضياف كانت الجزائر قد دخلت حرب الشرعيتين؛ شرعية الانقلاب العسكري، وشرعية جبهة الإنقاذ المنتخبة شعبيّاً.

فالجيش مصرّ على الحفاظ على مؤسسات الدولة وإبقاء الدولة الجزائرية على حالها دون تغيير، وجبهة الإنقاذ كانت مصرة على التغيير الجذري وتطهير الجزائر من النظام الذي جرّها نحو الهاوية والفساد والرشوة والاختلاسات.

مشكلة الشرعية في الجزائر

مشكلة الشرعية في الجزائر مطروحة بقوة مع بداية الاستقلال الجزائري، ولعلّ عدم إيجاد حلّ لها هو السبب وراء كل الكوارث التي تعصف بالجزائر، فمنذ ثلاثين سنة والجزائر تنتقل من محطة إلى محطة بأسماء وعناوين متعددة. .

فعقب الاستقلال ٥ تموز (يوليو) ١٩٦٢ حسم الجيش الجزائري الصراع الذي كان دائراً بين ثوّار الأمس لصالحه، وكانت الدولة الجزائرية آنذاك تستند إلى ما كان يسمى بالشرعية الثورية، ولم تعصم هذه الشرعية رفاق الثورة من التقاتل والتصفيات الجسدية. .

باسم هذه الشرعية سجن محمد بوضياف في ١٩٦٣ وقتل العقيد شعباني ومحمد خيضر وكريم بلقاسم، وباسم هذه الشرعية احتكر ابن بلة ٩ حقائب وزارية وحكومية لنفسه، وباسمها أطاح

هواري بومدين بأحمد بن بلة في ١٩ حزيران (جوان) ١٩٦٥، وسمّى هذا الانقلاب تصحيحاً ثورياً وباسم هذا التصحيح ظل هواري بومدين يحكم إلى أن تمت تصفيته سنة ١٩٧٨.

وعلى إثرها تمّ إيصال الشاذلي بن جديد إلى الحكم من قبل المؤسسة العسكرية ومدير المخابرات آنذاك قاصدي مرباح.

وبرغم أن الشاذلي في بداية حكمه كان حريصاً على إجراء الانتخابات الرئاسية، إلاّ أنّه كان المرشح الوحيد والفائز الوحيد طبعاً في ثلاث فترات متوالية...

وكما دفعت المؤسسة العسكرية الشاذلي إلى الواجهة، أبعدته عنها في ١١ كانون الثاني (جانفي) ١٩٩٢.

وبتنحيته دخلت الجزائر من جديد مشكلة الشرعية وظل الصراع قائماً بين الشرعية التي تقول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إنّها تمثلها واللاشرعية التي عُين على رأسها محمد بوضياف..

ظروف عودة بوضياف إلى الجزائر



بوضياف أثناء رجوعه إلى الجزائر في ١٦ كانون الثاني (جانفيي) ١٩٩٢

عاد بوضياف إلى الجزائر وهي تلتهب وتحترق بل وتتهاوى؛ صراع مرير كان دائراً بين المؤسسة العسكرية القوة المنظمة الوحيدة بتعبير أحد الصحفيين الجزائريين والجبهة الإسلامية للإنقاذ القوة المنظمة الجديدة. . والجيش كان مصراً على إدارة اللعبة السياسية مع الأشخاص الذين ينتقيهم ويختارهم. . .

وقد أدّى هذا الصراع إلى أعنف المواجهات الدموية كان أبرز تلك المواجهات التي عمت كل القطر الجزائري في ٧ شباط (فبراير) ١٩٩٢ إذ انتفض الشارع الجزائري في كل المدن والأحياء وبطريقة لم تعهدها الجزائر. . .

بدأت المواجهات في باتنة عاصمة الأوراس والثورة الجزائرية، وقد اضطر الجيش الجزائري لاستخدام الطائرات المروحية والدبابات

والمصفحات لتطويقها.. وما فتئت الشرارة أن انتقلت بسرعة اللهب إلى سكيكدة وقسنطينة والغرب الجزائري...

ولتفادي خطورة هذه المواجهات فرض النظام الجزائري حالة الطوارىء لمدة سنة.. وحلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكان تصور النظام أن هذه التدابير الصارمة ستخفف من حدّة التوترات، إلاّ أن حدتها تفاقمت ومازالت تتفاعل إلى يومنا هذا...

عاد بوضياف إلى الجزائر وهو شبه جاهل بتركيبة النظام وتداخلات السلطة الجزائرية...

وكانت علاقته المباشرة بخالد نزار وزير الدفاع الجزائري، وقام في وقت لاحق بزيارة وزارة الدفاع حيث استقبله خالد نزار وبقية الجنرالات في الجيش الجزائري، واعتبر السياسيون والإعلاميون في الجزائر هذه الزيارة خطأً بروتوكولياً لأنّ موجهي المؤسسة العسكرية هم الذين ينبغي أن يتوجهوا إلى قصر الجمهورية لتقديم الولاء لرئيس الدولة.. خصوصاً وأنّ الدستور الجزائري يجعل صلاحيات رئيس الجمهورية أكثر سعة من صلاحيات المؤسسة العسكرية!!.

وأقحم محمد بوضياف في اللعبة الجديدة عنوة، وأخذ يصرح في خطب متتالية عن عزمه القضاء على الأصولية، وكان يعتبر أنّ إلغاء المسار الانتخابي كان ضرورياً لوقاية الجزائر من المنزلقات الخطيرة...

الشعب الجزائري لم يستسغ وجود محمد بوضياف في هذا الظرف في الجزائر، وكانت آراء المواطنين مجمعة على أن محمد بوضياف أقنع بضرورة العودة إلى الجزائر لتحقيق أهداف معينة رسمتها الواجهة الخلفية في النظام الجزائري.. ولما انتقل في خطاباته من محاربة الأصولية وجبهة الإنقاذ الإسلامية إلى محاربة أثرياء النظام ومختلسي أموال الشعب الجزائري، علق الشعب الجزائري قائلاً: لن يسلم محمد بوضياف!!.

وقد تأكد لاحقاً أن محمد بوضياف غولط في كثير من الأمور، وبعد أن احتك بالنظام الجزائري ورجاله ورجال المؤسسة العسكرية بدأ يكتشف بعض المعادلات الصعبة في تركيبة النظام الجزائري...

ولما صعَّد من تهجمه على المافيا المتحكمة في شرايين السياسة والاقتصاد الجزائري، بدأ يستشعر بدائرة المؤامرة التي تطوقه، وقد صرح بهذا التخوف لصديقه محمد يزيد مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجزائر وأحد روّاد الثورة الجزائرية...

وقد أعلن محمد يزيد عقب اغتيال محمد بوضياف أن المافيا الجزائرية هي التي قتلت بوضياف، وأنها تتمتع بنفوذ واسع جداً داخل النظام الجزائري...

الفرانكفونيون واليسار الجزائري يلتفون حول بوضياف!!

سعى محمد بوضياف بخلفيته اليسارية أن يكون محيطه

وحاشيته من أصحاب هذا الطرح، لذلك وعقب عودته إلى الجزائر مباشرة عين بعض المستشارين له، وهم من الجزائرين الفرنسيين والذين يعتبرون من منظّري المشروع الفرانكفوني في الجزائر، ولذلك لما أقدم محمد بوضياف على تأسيس المجلس الاستشاري كان معظم أعضائه من التيار الفرانكفوني - اليساري - البربري، وأبرزهم رضا مالك الذي أصبح لاحقاً وبعد اغتيال محمد بوضياف عضواً في المجلس الأعلى للدولة.. ويعتبر رضا مالك رئيس المجلس الاستشاري من أبرز منظّري حزب فرنسا في الجزائر ومن الدعاة إلى بعث تجربة كمال آتاتورك في الجزائر...

وكان من أعضاء هذا المجلس مصطفى الأعرج الذي كتب قبل وبعد فوز الإسلاميين في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ سلسلة من المقالات يعتبر فيها أن الدين الإسلامي أفيون للشعب الجزائري.. واعتبر أن اللغة العربية لغة ميتة والأحسن للشعب الجزائري أن يطرحها جانباً لأن هذه اللغة في حكم اللغات المنقرضة...

وقد ردّ على مقالاته الأستاذ العروبي عثمان سعدي سفير الجزائر سابقاً في بغداد على صفحات جريدة الشعب الناطقة بالعربية...

وقد كان لهذه الحاشية الفرانكفونية واليسارية أكبر الأدوار في دفع بوضياف لمواجهة الحالة الإسلامية...

كما أن ستين بالمائة من أعضاء المجلس الاستشاري كانوا من المناضلين في حزب الطليعة الاشتراكية اليساري الذي نادى وبقوة بتدخل الجيش لإلغاء الانتخابات التشريعية..

وتجدر الإشارة أن محمد بوضياف والمؤسسة العسكرية أسسا المجلس الاستشاري في قبال مجلس الشعب الملغى، ليقوم بالموافقة على القوانين التي يقدمها له المجلس الأعلى للدولة!!.

وحتى لما دعا محمد بوضياف إلى تشكيل التجمع الوطني لملء الشغور السياسي الرهيب في الجزائر عقب تجميد التعددية السياسية والحركة الحزبية.. بادر اليسار الجزائري بزعامة الهاشمي شريف والحركة البربرية بزعامة سعيد سعدي بالاستحواذ على قرار التجمع.. وكان بوضياف من خلال مدير ديوانه رشيد كريم يعمل على مدّ جسور التواصل بين حزب الطليعة الماركسي (باكس) والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية البربري...

وإضافة إلى هذه التيارات التي قزمتها صناديق الاقتراع في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ لعب سيد أحمد غزالي دوراً كبيراً في إيصال الجزائر إلى الهاوية...

لقد كان أبو فراشة ـ الشعب الجزائري كان يسمي سيد أحمد غزالي أبا فراشة نسبة إلى الفراشة التي كان يضعها في رقبته ـ مؤمناً

إلى النخاع بالحداثة بمفهومها الفرنسي، وهو شخصياً يحمل جنسية مزدوجة فرنسية ـ جزائرية ـ وعمل على الإطاحة بالتيار الوطني الممثل في جبهة التحرير الوطني، والتيار الإسلامي الممثل في جبهة الإنقاذ، وشرع في خلق قوة ثالثة مؤمنة بالغرب والمشروع التغريبي..

وبعد أن وعد الأمة الجزائرية بانتخابات حرة ونظيفة ونزيهة كان من الأوائل الذين أطاحوا بهذه الانتخابات، وأول من دعا عقب استقالة الشاذلي إلى تدخل الجيش، وكان الجيش دائماً سباقاً لنداءات الثلاثي الرهيب البربر والفرانكفونيين واليسار...

غزالي والقوة الثالثة :

بعد إقالة مولود حمروش أثناء أحداث حزيران الجزائرية سنة ١٩٩١، عين سيد أحمد غزالي الذي كان وزيراً للخارجية في حكومة حمروش رئيساً للوزراء..

وعمل منذ تعيينه على تحطيم جبهة التحرير الوطني وجبهة الإنقاذ الإسلامية... وكان في مؤتمراته الصحفية يتهجم على التيار الوطني والتيار الإسلامي وبموازاة هذا التهجم بدأ يعد لتشكيل قوة ثالثة أطلق عليها اسم المجتمع المدني..

واستغل غزالي نقمة بوضياف على جبهة التحرير الوطني التي

همشته، ووجه نقمته في ضرب جبهة التحرير الوطني . .

وتمكن الثنائي بوضياف ـ غزالي من تضييق الخناق على جبهة التحرير الوطني من خلال سن قوانين تجرد جبهة التحرير من العقار والممتلكات وجريدتي الشعب والمجاهد . . .

وقد اكتشف محمد بوضياف أنه أصبح بيدقاً في يد هذه التيارات، إذ أعلن ذات يوم أن الجزائر تسير بناءً على أوامر تصل الجزائر عن طريق الفاكس من الإليزي في باريس!!!.

وبالرغم من أن الواجهة الخلفية والنظام الخفي في الجزائر استثمر بوضياف إلى أقصى درجة، إلاّ أن بوضياف كان مدركاً للعبة، وأخبر نجله ناصر في زيارة قام بها لأبيه قادماً من المغرب أن الوضع في الجزائر صعبٌ للغاية . . .

وإضافة إلى المتاعب السياسية والأمنية التي صادفها بوضياف في الجزائر، فقد وجد في الجزائر وضعاً اقتصادياً مزرياً، ٢٥٠ مليار دولار هي ديون الجزائر؛ زراعة كاسدة؛ مؤسسات إنتاجية عاطلة؛ بطالة مرتفعة ومتفاقمة؛ اختلاسات بالجملة؛ صندوق النقد الدولي هو الآخر قيد الجزائر بألف قيد، ولم يجد البرنامج الإنعاشي المقدم من قبل سيد أحمد غزالي في إنقاذ الجزائر . . .

بل ذهب غزالي بعيداً عندما عرض آبار النفط في الجزائر

للبيع، وقد علق عليه بعض الإعلاميين الجزائرين بقولهم: إن غزالي لا يملك إلاّ مشروعاً واحداً وهو وطن للبيع!!.

بوضياف والتجمع الوطني:

بينما كانت الدماء تراق في كل أزقة الجزائر ومساجدها، طرح بوضياف مشروع التجمع الوطني، والذي كان يريده بوضياف قاعدة يلتقي عندها الجزائريون، وقد بدا هذا التجمع غامضاً وغير واضح بسبب غياب الأطروحة الكاملة التي تحركه...

وقد بادر بوضياف إلى طرح هذه الفكرة كمحاولة للقضاء على تمزق الخارطة السياسية في الجزائر...

وكل ما طرحه بوضياف في هذا السياق هو ضرورة أن يعيش الجزائريون من أجل الجزائر، وأن يتحدوا لتجاوز الأزمات الاقتصادية والسياسية...

وكان شعار هذا التجمع هوالجزائر أولاً وقبل كل شيء.. وكان بوضياف يحث الجزائريين أفراداً وأحزاباً على الانضمام لهذا التجمع...

إلاّ أنّ هذا التجمع ظلّ يراوح مكانه بسبب تنكر المواطنين لهذا البديل الذي لم يساهموا في اختياره ولا في تزكيته...

الأحزاب البارزة والتي فازت في الانتخابات التشريعية اعتبرت التجمع الوطني عودة إلى الأحادية الحزبية والسياسية؛ واعتبرته مناورة من السلطة الجزائرية لتجميد التعددية وإلغاء المسار الديموقراطي...

جبهة الإنقاذ الإسلامية في البيانات السرية اعتبرت هذا التجمع لاغياً ومصادرة لاختيار الشعب، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني اعتبر أن التجمع الوطني مشروع لم يتضح بعد كامل الوضوح، ولم يتبلور بعد بالرغم من بيانات وتصريحات حوله. واعتبر أن التعددية في الوقت الراهن ضرورية واعتبرها الضمان الوحيد للانتقال من الحزب الواحد إلى المشروع الديموقراطي التعددي..

جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين آيت أحمد كانت ترى لا شرعية المجلس الأعلى للدولة وكذا التجمع الوطني الذي هو محاولة للعودة إلى الأحادية...

وحتى الأحزاب السياسية الجزائرية الأخرى رفضت فكرة التجمع الوطني...

وللقضاء على تحركات الأحزاب السياسية المضادة للتجمع الوطني كان بوضياف عازماً على حلّ كل الأحزاب السياسية في ٥ تموز (جويليا) ١٩٩٢. ولكن الاغتيال عجل برحيله بأسبوع قبل

الإقدام على هذه الخطوة الجريئة المخالفة قلباً وقالباً لدستور ٨٩.

وتمهيداً لهذه الخطوات قام محمد بوضياف وبالتنسيق مع أحمد غزالي على إصدار قوانين تجرّد كل الأحزاب السياسية من مقراتها وممتلكاتها، وتمت أيضاً مصادرة العديد من الجرائد الحزبية.

وبدل أن يساهم بوضياف في حلحلة الوضع المتفاقم والمزري فقد فتح عليه كل الجبهات مع الإعلام والقضاء والتيارات السياسية والأصولية وحتى مع المؤسسة العسكرية لاحقاً ومافيا النظام الجزائري.. وحتى بعد اغتيال بوضياف مازال التجمع الوطني مجرد فكرة جميلة تنطوي على نوايا خطيرة تعيد الجزائر إلى درجة الصفر .

ولتفعيل مشروع التجمع الوطني كان بوضياف يوجه خطاباته للشعب الجزائري بين الفينة والأخرى يحثهم فيها على الانضمام لهذا التجمع.. وكان بوضياف في كل خطبة يركز على قوة السلطة الجزائرية وضرورة استرجاع هيبة الدولة، وهذا بالرغم من أن صناع القرار في الجزائر يعرفون حق المعرفة أن الجزائر أمام خيارين في عهد بوضياف وبعده..

فإمّا المصالحة الوطنية الشاملة والتي تطال حتى القوى الإسلامية، وإمّا الانفجار الهائل والذي يأتي على الأخضر

واليابس والسلطة والقاعدة في الجزائر.

وصادف أن تحدث بوضياف إلى الأمة وذكر في مفردات خطابه قرب العودة إلى المسار الديموقراطي وإمكانية إجراء المصالحة الوطنية.

فقام التيار اليساري والفرانكفوني والمؤسسة التي تدعمهما بنسف هذا المشروع، وراهنوا بذلك مع قوى دولية يهمها إحراق الجزائر...

بوضياف والمافيا:

بعد أن اقتحم بوضياف المعادلة النظامية في الجزائر واحتكّ بها وعايشها عن قرب.. بدأ يورد في خطاباته لفظ المافيا.. وكان يدعو الشعب الجزائري لمحاربة هذه المافيا المتمسكة بزمام الأمور في سياسة الجزائر واقتصادها...

وكان بوضياف يحمّل هذه المافيا أسباب التردي الذي لازم الجزائر منذ تولي الشاذلي بن جديد زمام الحكم في ١٩٧٩.. وبالرغم من أنَّ الشاذلي سحب من تحته البساط، إلاّ أن بوضياف ركّز تركيزاً لم يسبق له مثيل في خطب الرؤساء الجزائريين على هذه المافيا التي نخرت الاقتصاد الجزائري وفقرت الشعب الجزائري واختلست ملايين الدولارات من مستحقات الشعب الجزائري..

وكـان بـاستمـرار يعـد الشعـب الجـزائـري بتطهيـر النظـام مـن هـذه الفيروسات التي بقيت في الحكم تسيّره بجهاز التحكم عن بعد. .

وما كان بوضياف يصرح بأسماء هذه المافيا أو رموزها، إلاّ أن رموزها كانت معروفة لدى الشعب الجزائري، بل إنّ فضائحها باتت تزكم الأنوف في الجزائر.

ورجال المافيا معروفون واحداً واحداً في الجزائر، إذ أن أخبارهم وأرصدتهم في أوروبا وأمريكا وفيلاتهم الفخمة في الجزائر في ظل أزمـة السكـن ـ في الجزائـر ـ هـي الحديـث اليومـي لشبـاب الجزائر في المقهى. . .

في البداية كان الشعب الجزائري يتصور أن بوضياف يناور لامتصاص النقمة الشعبية، وبعد أن شرع في تنفيذ مخططه القاضي بتصفية هذه المافيا، علّق الشعب الجزائري على بوضياف قائلاً: مسكين أي مستقبل ينتظره ؟!!.

أمـر بـوضيـاف بـإيـداع الجنـرال مصطفـى بلـوصيـف السجـن العسكري في منطقة البليدة بسبب اختلاسه لأموال وزارة الدفاع. . وقدم للجنرال محمد العماري ٤٠٠٠ ملف تتعلق بهوية مختلسي ٢٦ مليار دولار والسماسرة الذين أنهكوا الاقتصاد الجزائري . . وهنا علق عليـه هـؤلاء: إذا أردت أن تتعشـى بنـا، ستتغـذى بـك، وإذا أردت الشهادة في عهد الاستعمار، فسوف تنالها في عهد الاستقلال!!

وصفّي بوضياف وشمّع ملفه بالشمع الأحمر، ومازال قاتلوه يصنعون القرار السياسي في الجزائر!!.

كيف تكونت المافيا في الجزائر ؟.

ظهور مجموعة من الوصوليين والمختلسين والبراغماتيين على الساحة السياسية في الجزائر يعود إلى أواخر أيام الثورة الجزائرية، إذ يذكر بعض الذين عايشوا الثورة الجزائرية كالعقيد منجلي أن بعض السياسيين الجزائريين الذين كانوا يعملون خارج الجزائر أثناء الثورة الجزائرية استولوا على جزءٍ كبير من أموال جبهة التحرير الوطني في الخارج، وقد استغل هؤلاء لاحقاً الامتيازات والتسهيلات التي كان يتمتع بها رجال النظام الجزائري وجنوا ثروات هائلة من خلال عمولات ورشاوى تقاضوها من الشركات الأجنبية.

وأحد المتهمين في ملفات الاختلاس أحمد بن بلة رئيس الجزائر المتهم بالاستيلاء على صندوق التضامن، وهو عبارة عن تبرعات الشعب الجزائري من ذهب وأموال والتي جمعت بعد الاستقلال مباشرة. . .

أحمد بن بلة وفي رده على الاتهام يقول إنه حمل هذا الصندوق إلى وزارة الدفاع ولا يدري ما هو مصيره بعدها.

كما اتهم ابن بلة من قبل زيتوني أحد الوزراء السابقين بتحويل

أمــوال تبــرعــت بهــا الصيــن للجــزائــر عقــب الاستقــلال لحســابــه الخاص. . .

وقد نشرت جريدة المنقذ لسان حال جبهة الإنقاذ الإسلامية الملف الكامل الذي أعدّه مجلس المحاسبة المشرف على ملف الاختلاسات، وأثار هذا الملف زوبعة من ردود الفعل، وكانت شخصية سياسية جزائرية سربت هذا الملف لجريدة المنقذ. . كما أن أصابع الاتهام وجهت لسيد أحمد غزالي رئيس الوزراء السابق، فقد اتهم بتحويل ٥٠٠ مليون دولار من أموال شركة البازو الأميركية لحسابه الخاص. . .

وللتذكير فقد كان غزالي عندها مديراً عاماً لشركة سوناطراك الشركة الرسمية الوحيدة المكلفة ببيع المنتوجات النفطية والغازية، وقد تعاقدت هذه الشركة بإدارة غزالي آنذاك مع شركة البازو الأمريكية، على أن تقدم هذه الشركة الأمريكية على شراء النفط الجزائري ولمدة ٢٥ سنة، وقد استفاد مديرو الصفقة من بعض العمولات.

ولما كان حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم الفعلي والوحيد للجزائر. . كان الانضمام إليها والتسلق في مراكزها يعني للوصوليين مجداً غير منقطع، باعتبار أن المسؤولين في جبهة التحرير الوطني كانوا يحصلون على كل التسهيلات في الحصول على شقق وسيارات وفيلات وعملات صعبة. . .

وقد صنع ذات يوم أرباب هذه الامتيازات قانوناً يقضي بالتخلي عن أملاك الدولة، فاشترى هؤلاء الفيلات الفخمة بأسعار رمزية وعاودوا بيعها بملايير السنتيمات. . .

أحدهم اشترى الفيلا التي يسكنها من الدولة بعشرة ملايين سنتيم وباعها بملياري سنتيم جزائري. . وهكذا فعل الكثيرون. .

واستغل العديد من الشخصيات السياسية المناصب الراقية التي كانوا يشغلونها لتحقيق ثروات مدهشة، ومن جملتهم رابح بيطاط، غزالي، عطايلية، العربي بلخير، مصطفى بلوصيف، برارحي، ابن شريف، الشاذلي بن جديد وأقرباؤه، وغيرهم وغيرهم فالقائمة طويلة جداً. . .

فالفساد استشرى في الإدارة الجزائرية من البلدية وإلى الرئاسة، فعلى مستوى البلدية كان رؤساء البلدية يبيعون أراضي الدولة للشخصيات السياسية بأثمان رمزية لقاء تقاضيهم لرشاوى ومكافآت. . رئيس بلدية براقي في ضواحي العاصمة ينتمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل حلها، عقد ندوة صحفية في المجلس الشعبي البلدي مع مجموعة من رؤساء بلديات العاصمة، صرّح أنَّ بحوزته ملفات ثقيلة تدين وتطال أكبر الرؤوس في الجزائر. . فبعض الشخصيات الجزائرية اشترت سواحل برمتها بأسعار رمزية، كما تفيد بعض الملفات أن الشاذلي نفسه اشترى آلاف الهكتارات بـ ١٥٥ مليون سنتيم فقط. .

وغير الأراضي، هناك قصور وفيلات وشقق اشتريت بأثمان رمزية أيضاً وبيعت لاحقاً بأسعار خيالية...

أما على مستوى الولاية، فقد كان الولاة رمزاً للفساد في الجزائر، فقد كان العديد من الولاة متواطئين مع رجال النظام، وكانت مؤسسة البناء عندما تنتهي من تشييد عمارة تتقاسم شققها بين الولاة ورجال النظام، ويتم بيعها للمواطنين المستضعفين.. وأكثر من هذا فبعض زوجات الشخصيات الجزائرية يتوجهن إلى باريس صباحاً لاقتناء بعض الحاجيات والكماليات والعودة إلى الجزائر بعد الظهيرة...

ويذكر عمّال الميناء الجزائري أن بعض البواخر كانت تحمل بضائع يمنع رجال الجمارك من تفتيشها وكانت تبعث مباشرة لبعض الوزراء والشخصيات السياسية، وحتى الفواكه المفقودة في السوق الجزائرية كانت تصل إلى صنّاع القرار في الجزائر...

وعلى مستوى الاقتصاد الجزائري، يقول أحد الاقتصاديين الجزائريين إنّ بعض المسؤولين كانوا يتقاضون عمولات رهيبة لقاء استيراد مواد غذائية من شركة فرنسية معينة.. في ظل صراع الشركات العالمية على السوق الجزائرية...

وكان رجال النظام من سياسيين وعسكريين من أوائل المنتفعين

مـن النظـام، وتفـاقمـت الطبقيـة وتجلـت بـوضـوح فـي عهـد الشاذلي بن جديد..

وكانت هذه الظروف المواتية لتنامي طبقة القطط السمينة كفيلة بإنتاج ستة آلاف ملياردير في الجزائر...

وقد تورّط مسؤولون جزائريون في ملفات المافيا في إيطاليا من خلال العمولات التي كانوا يتقاضونها من أرباب الشركات الإيطالية..

وتداخلت مصالح المافيا الإيطالية بالمافيا الجزائرية..

وفي قبال أصحاب الامتيازات هناك طبقات شعبية مسحوقة تعاني يومياً ظروفاً صعبة ابتداءً من أزمة السكن إلى فقدان المواد الغذائية في السوق مروراً بالبطالة المتفاقمة والتي تزداد حدّة يوماً بعد يوم...

وكان لهذه البرجوازية السياسية دور كبير في إدارة شؤون الحكم في الجزائر، وكانت ترى هذه الطبقة البرجوازية اللصيقة بنظام الحكم؛ أن استمرار مصالحها البورجوازية مرهون ببقائها في الحكم، ولهذا رفضت هذه الطبقة المتشابكة والمتلاصقة في مفردات النظام مبدأ التداول على السلطة...

والذين أبعدوا الشاذلي بن جديد قالوا له: أنت هرّبت ممتلكاتك إلى المغرب وفنزويلا وفرنسا وبلجيكا، وتبقينا نحن نواجه المحاكمات الشعبية...

الرجل الذي حكم ١٦٦ يوماً :

١٦٦ يوماً من تولّي بوضياف لرئاسة المجلس الأعلى للدولة لم تساهم ولو بقسط قليل في حل الأزمات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تفتك بالجزائر..

فالوضع الأمني ازداد تدهوراً، والوضع الاقتصادي ازداد كارثة.. والمواطن الجزائري فقد كل الآمال بالنظام القائم...

وما استطاع رصيد محمد بوضياف التاريخي أن يطفىء غضب الشعب الجزائري ولا امتصاص نقمته، لقد استقدمت المؤسسة العسكرية محمد بوضياف لإسكات النقمة الشعبية المتفاقمة وكانت النتيجة تقديم محمد بوضياف للمشنقة دون توفير الحماية اللازمة، بل إنّ الفريق المكلف بحمايته هو الذي قام بتصفيته بناءً على أوامر!!!.

حاول محمد بوضياف أن يجند الجزائريين حول مشروع وطني موحد، فوجد نفسية جزائرية يائسة من النظام ورجالاته، حاول بعث الاقتصاد فاكتشف أن المافيا النظامية تدير اللعبة بإحكام، حاول تطهير وزارة الاقتصاد فوجد يهوداً يسيرون الاقتصاد الجزائري...

طالب بصلاحيات واسعة من المؤسسة العسكرية فرسمت له الخطوط الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها...

أقحم في لعبة لم يشارك في رسم معالمها، بل فرّ من الجزائر بدمه لما اكتشف خساسة اللعبة السياسية في الجزائر.

١٦٦ يوماً لم يحقق فيها بوضياف شيئاً، وعلى حدّ تعبير أحمد ابن بلة فإن بوضياف تجاوزه الزمن الجزائري.

لقد عاد بوضياف إلى الجزائر بعقلية ثوار نوفمبر متناسياً أنّ الثورة الجزائرية ذبحت في الصميم، حتى باتت الثورة الجزائرية تأكل أبناءها وأباءها أيضاً..

حاول نبش ذاكرة نوفمبر والثورة الجزائرية المجيدة، إلاّ أن الشعب الجزائري وبسبب تصرفات الثوار الذين أصبحوا رجال ثروة وغنى انفصل عن الثورة...

لقد أقسم بعض الجزائريين بأغلظ الإيمان ألاّ يتوجهوا ثانية إلى صناديق الاقتراع.. لأن السلطة القائمة بعد أن أوهمتهم أنهم صاروا بالغين راشدين قادرين على اختيار من يرونه صالحاً لتسيير دفة الأمور في الجزائر، ألغت اختيارهم بكلمة وبدبابة أيضاً..

لقد محت صور دبابات ودوريات الجيش والمواجهات في الجزائر الصورة السيئة للجندي المستعمر الفرنسي في ذاكرة الإنسان الجزائري..

وكيف يؤمن الشعب الجزائري ببوضياف والذين دمروا الجزائر

سياسياً واقتصادياً يحيطون ببوضياف ويرافقونه إلى كل مكان. . .

لقد صعب على الإنسان الجزائري أن يقبل هذه الصورة المتناقضة، صورة بوضياف رمز الثورة الجزائرية وأحد مفجري الثورة الجزائرية. . .

وصور الذين قتلوا الشعب الجزائري وسفكوا دمه، واستباحوا حرماته ومساجده. . .

كيف يمكن للشعب الجزائري أن يقبل بدعوات بوضياف إلى محاربة الفساد، وأرباب الفساد مازالوا في قصر الرئاسة وفي الإدارة وفي المؤسسة العسكرية. . من الصعوبة بمكان أن يتمكن بوضياف والحال هذه أن يغير الصورة. . .

وحتى لما حاول بوضياف البقاء في الساحة وحيداً بالشروع في عملية التطهير المعقدة الصعبة. . أزيح عن الساحة برصاصة خطط لها كيف تنطلق!!.

لقد كان بوضياف يصف النظام الجزائري بأنّه وسخ ومعقد وصعب. . وحتى لما طرح مشروع محاسبة الشخصيات الكبيرة، تساءل المواطن الجزائري من يحاسب من في الجزائر ؟!.

والمافيا التي تحدث عنها بوضياف ليست معادلة سهلة يمكن النيل منها بسهولة، إنها تشكلت مع بدايات تشكل النظام الجزائري

وازدادت تعقداً والتواءً مع مرور الأيام. . كان واضحاً أن الغاء اختيار الشعب الجزائري في كانون الثاني ١٩٩٢ الهدف منه ليس حماية الديموقراطية ومشروع التعددية، بل الهدف منه حماية هذه المافيا وامتيازاتها، لأن جبهة الإنقاذ وعدت الشعب الجزائري بالتغيير الجذري للنظام القائم وبمحاسبة كل المتسببين في اغتيال الجزائر. . .

ولم تبال هذه المافيا بالاعتبارات الدولية ولا بالأعراف الدولية، وسمعة الجزائر في الأوساط العربية والدولية، بل داست على سمعة الجزائر، عاملة بقول جورج الرابع عشر: أما بعدي فالطوفان!!.

لقد تشابكت مصالح المافيا وقاعدة هذه المافيا ليست صقلية أو باليرمو بل النظام الجزائري!! إن المافيا لما استشعرت الخطر على وجودها وامتيازاتها استدعت بوضياف الذي كان منبوذاً مطروداً، لا الإذاعات تذكره ولا الوسائل الإعلامية الرسمية، لحمايتها من الغول الأصولي ولما التفت إليها محمد بوضياف وأدرك خطورتها صفته هو الآخر في أبشع جريمة سياسية وبحضور الصحافة الجزائرية ومواطني مدينة عنابة في شرق الجزائر. . إن هذه المافيا الممثلة في رجال النظام البارزين ورجال النظام الأقوياء لا يهمهم أمر بوضياف بقدر ما تهمهم مصالحهم الشخصية التي تنامت على مدى ثلاثين سنة. . .

بوضياف وبداية التناقضات

فور عودة محمد بوضياف إلى الجزائر، صرح أنه عاد بعد الفراغ الدستوري الذي خلفه انسحاب الشاذلي بن جديد من الحكم..

وبعد فترة غير بعيدة صرح لمجلة روز يوسف المصرية أن السلطة العسكرية هي التي أطاحت بالشاذلي بن جديد، وأن حقيقة ما وقع في الجزائر هو انقلاب عسكري.. وفي ندوة صحفية عقدها في الجزائر العاصمة صرح أن بعض القوى السياسية تقول إن ما وقع في الجزائر هو انقلاب عسكري، وهي حرّة في اتخاذ هذا الموقف.. هذه التصريحات الخطيرة من رئيس المجلس الأعلى للدولة أحرجت المؤسسة العسكرية كثيراً والتي أعلنت مراراً أن الشاذلي قدم استقالته بالفعل...

مدير جريدة الصح آفة الجزائرية حبيب راشدين رأى في هذه التصريحات بداية الطلاق بين المؤسسة العسكرية وبوضياف، إذ لا يعقل أن يبادر رئيس المجلس الأعلى للدولة في الجزائر بمثل هذه التصريحات الخطيرة. . .

والخلاف الثاني بينه وبين المؤسسة العسكرية هو حول بقاء سيد أحمد غزالي رئيساً للوزراء، ففي الوقت الذي اعترف فيه المقربون من بوضياف أنه مستاء من غزالي، أبدت المؤسسة العسكرية تمسكها بغزالي، باعتبار أن غزالي أحد المخرجين الرئيسيين لسيناريو الإطاحة بالشاذلي وإقامة المجلس الأعلى للدولة. . .

فقد كان بوضياف يريد تعيين سعيد سعدي الزعيم البربري الانشقاقي والانفصالي رئيساً للوزراء، وكان طرف في المؤسسة العسكرية يرى أن تعيين سعيد سعدي في هذا المنصب معناه قيام الحرب الأهلية في الجزائر. . بحكم التوجهات المناطقية والجهوية في بنية النظام الجزائري. .

وإقدام بوضياف على إيداع الجنرال مصطفى بلوصيف رهن السجن العسكري في البليدة لم يرض أطرافاً كثيرة في الجيش التي كانت ترى ضرورة إبقاء المؤسسة العسكرية خارج دائرة المحاكمات والملاحقات لئلا تفقد هذه المؤسسة مصداقيتها. .

ويسجل في هذا السياق الخلاف الحاد بين وزير الداخلية العربي بلخير ووزير الثقافة أبو بكر بلقايد من جهة وبوضياف من جهة أخرى..

إذ صرح بلقايد وبلخير أن الانتخابات الرئاسية ستجري في الجزائر في نهاية ١٩٩٢. وكذب بوضياف هذا الخبر تكذيباً قاطعاً في ندوة صحفية وأمام العلن...

كان بلقايد وهو فرانكفوني قح، ومتزوج بفرنسية تقيم في باريس قيل إنها أخت وزير الدفاع الفرنسي السابق جون بيار شوفانمون، وبلخير رجل فرنسا القوي في الجزائر يناوران من أجل إحراج بوضياف لتعيين موعد للانتخابات الرئاسية، وكان هذان الرجلان يريان أن عامل الوقت ضدهما.. وقد صرح العربي بلخير لجريدة صوت الكويت، أن الكرة الآن في ملعب السياسيين وبيدهم حلّ الأزمة السياسية وإنهاء مشكلة التوترات الأمنية...

وحتى لما أشيع في الجزائر عن قرب انسحاب غزالي طرح الإعلام الجزائري شخصية العربي بلخير الرجل القوي في النظام الجزائري كخليفة لغزالي..

مصادر إعلامية في الجزائر أكدت أن بوضياف اتصل بعباسي مدني في سجن البليدة العسكري.. محاولة منه للوصول إلى تسوية

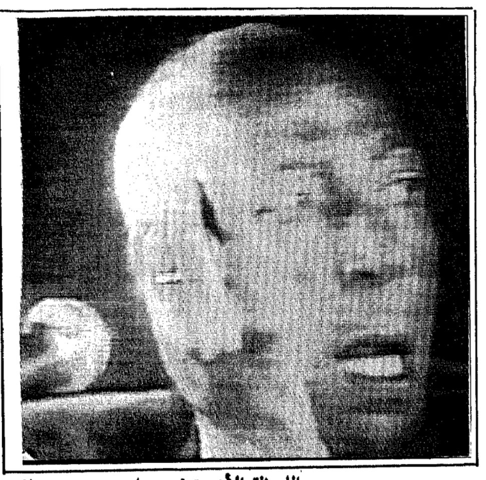
سياسية، فرفض عباسي مدني قائلاً له: ليكن حديثك مع الشعب فهو صاحب القضية.. هذا الاتصال إن صح كما أكدته هذه المصادر الإعلامية، جعل المؤسسة العسكرية تنظر بعين الريبة لبوضياف، خصوصاً وأنها سابقاً ارتابت في أمر الشاذلي الذي كان على تواصل بالجبهة الإسلامية على حسابها وشعرت أن الشاذلي يستعد للإطاحة برؤوس المؤسسة العسكرية، فكادت له كيداً...

كما أن بوضياف كان يعيش في دوائر صراع الأجهزة في الجزائر، بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية وبين الأجهزة القديمة والأجهزة الجديدة وبين رجال النظام أنفسهم...

مصادر عدة أكدت أن جماعة العربي بلخير كانت تعمل على اغتيال دركيين ورجال أمن، وتفاقم صراع الأجهزة ليدخل الجزائر في دوامة حقيقية.. وكان الدافع إلى هذا الصراع من سيجلس على كرسي الرئاسة، ومن ينال الجاه العملاق في الجزائر...

ويبلغ الصراع أوجه عندما أعلن العربي بلخير وزير الداخلية السابق لجريدة صوت الكويت أن تمرداً وقع على مستوى بعض القوات الخاصة والتي التحقت بأمير الجماعة الإسلامية المسلحة عبدالقادر شبوطي.. هذا التصريح لم يرض المؤسسة العسكرية والتي انتظرت موعد اغتيال محمد بوضياف للإطاحة بالعربي بلخير..

شريط اغتيال محمد بوضياف



اللحظة الأخيرة في حياة محمد بوضياف

بعد دعوته المتكررة لإقامة التجمع الوطني، استجاب لهذه الفكرة مجموعة من المواطنين في عين تموشنت ومدينة عنابة شرق الجزائر..

وعزم بوضياف على الذهاب إلى هذه المناطق لتوضيح رؤيته بشأن مشروع التجمع الوطني..

وبالرغم من أن الجزائر كانت تشهد انزلاقات أمنية خطيرة فإن أحداً لم ينصح محمد بوضياف بإلغاء رحلته إلى عنابة ومنطقة الشرق الجزائري...

والأكثر من هذا فإن المسؤولين الكبار في الجزائر لم يصحبوا بوضياف في رحلة الموت وقد تغيب عن موكبه سيد أحمد غزالي رئيس الوزراء الذي كان يحرص على الظهور مع محمد بوضياف في

كل مهرجان، ولم يصحبه وزير الداخلية العربي بلخير ولا أحد من أعضاء المجلس الأعلى للدولة، وكأن المؤامرة دبرت بعلم هؤلاء جميعاً...

رفيق بوضياف في رحلة الموت هذه كان وزير الصناعات الخفيفة السيد كريمان وبعض المسؤولين الصغار وأحد أقرباء محمد بوضياف..

محمذ بوضياف قبل رحلته إلى عنابة صرح لصديقه محمد يزيد أن الوضع معقد وأن بعض أطراف النظام لن تسكت عن إرادته في تطهير النظام الجزائري من المختلسين والمرتشين..

وصل الرئيس محمد بوضياف يوم ٢٩ حزيران (جوان) ١٩٩٢ في الساعة الثامنة والنصف إلى مطار عنابة وكان في استقباله والي عنابة والمسؤولون العسكريون..

وفي الساعة العاشرة والنصف افتتح محمد بوضياف معرضاً للشباب وتنقل بين أجنحته...

وفي حدود الساعة ١١ وصل محمد بوضياف إلى المركز الثقافي في مدينة عنابة، حيث شرع في إلقاء خطابه الذي تركز على ضرورة الاهتمام بالشباب والقضاء على رؤوس الفساد في النظام الجزائري، وحثّ الشباب على ضرورة الاعتماد على النفس للخروج بالجزائر من أزمتها الحالكة..

واسترسل بوضياف في حديثه عن الجزائر والعواصف التي تعصف بها من كل جانب، وحمّل النظام القديم تبعات ما آلت إليه الأمور في الجزائر.. ثم تحدث عن الإسلام وجبهة الإنقاذ الإسلامية تلميحاً، ووصل إلى قوله: والإسلام يحث على العلم..

وعند هذه الكلمة بالضبط انفجرت قنبلة يدوية من الجهة الشمالية، وها هنا شاهد الحضور الستار الذي كان خلف محمد بوضياف يتحرك وسرعان ما خرج منه شخص يرتدي زي القوات الخاصة ويحمل رشاشاً أفرغ محتواه في جسد محمد بوضياف الذي طرح أرضاً على إثرها...

دبّ الهلع والخوف في وسط الحضور وسمعت طلقات نارية داخل القاعة وخارجها، فيما كان محمد بوضياف جاثماً على الأرض وقد غطاه بعض الحرس بالعلم الوطني.. بعد عشرين دقيقة من الحادث وصلت سيارة إسعاف إلى المركز الثقافي لمدينة عنابة وأقلّت بوضياف إلى مستشفى ابن رشد في عنابة، عبثاً حاول الأطباء إنعاشه، نقل جثمان بوضياف على إثرها إلى مستشفى عين النعجة العسكري بضواحي الجزائر العاصمة، والذي أصدر بياناً يعلن فيه عن موت محمد بوضياف بإصابات عنيفة...

في حدود الساعة الثانية عشرة ظهراً بدأ التلفزيون الجزائري الرسمي يبث الآيات القرآنية، المواطنون الجزائريون تعجبوا لتوجه

التلفزيون الجزائري الجديد، لأن التلفزيون الجزائري كثيراً ما يبث الأغاني العربية والأوروبية والأمريكية في مثل هذا الوقت..

في الساعة الواحدة أعلن الصحافي الجزائري المعتز بالله جيلالي عن خبر اغتيال محمد بوضياف...

السؤال الوحيد الذي طرحه الشعب الجزائري: من قتل محمد بوضياف ؟! ولا يزال إلى يومنا يطرح هذا السؤال...

التلفزيون الجزائري الذي بث مساءً شريط الكلمة التي ألقاها محمد بوضياف في مركز الثقافة في عنابة، جزّ المقطع الخاص بخروج الملازم العسكري من خلف الستار وكيفية اغتيال محمد بوضياف.. أخبار تسربت من التلفزة تفيد أن سيد أحمد غزالي رئيس الوزراء وأبو بكر بلقايد وزير الثقافة كانا في مبنى التلفزيون وأمرا بحذف هذه المقاطع. لما ؟! المهم كانت الصدمة عنيفة جداً على الشعب الجزائري، الذي خرج بعضه لتشييع جنازة محمد بوضياف التي كانت جنازة يتيمة بالفعل...

لا لأن بوضياف الرمز لا يستحق رد الجميل من قبل شعبه، الذي مازال يتذكر جهاد محمد بوضياف مفجر الثورة الجزائرية، بل لأن بوضياف تورط مع من ألغوا اختيار الشعب وحولوا الصحراء الجزائرية إلى معتقلات لإيواء خيرة شباب الجزائر.. وحتى الذين خرجوا لتشييع جثمان بوضياف حولوا الجنازة إلى مهرجان سياسي

لترديد شعارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واغتنموا الفرصة في ظل حالة الطوارىء المفروضة على الجزائر منذ شباط (فبراير) لترديد بعض الشعارات...

والشعارات التي رددها الشعب أثناء تشييع جنازة بوضياف هي:

- لا إله إلاّ الله عليها نحيا وعليها نموت وعليها نلقى الله. وهو شعار الجبهة الإسلامية للإنقاذ...
- يا علي يا عباس الجبهة مازالت لا بأس - أي أن جبهة الإنقاذ بخير وإن كان مؤسسوها في السجن.
- الشاذلي قاتل.
- جلبوه لكي يقتلوه. أي أتوا ببوضياف لاغتياله.
- دولة دولة إسلامية...

وما إلى ذلك من الشعارات المناوئة للسلطة الجزائرية وبحضور كل المسؤولين الجزائريين... سيد أحمد غزالي رئيس الوزراء، خالد نزار وزير الدفاع وأحد أعضاء المجلس الأعلى للدولة، وأعضاء المجلس الأعلى للدولة علي كافي، تيجاني هدام، وعلي هارون.. كما حضر تشييع الجنازة شخصيات عربية وغربية كياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، ورولان دوما وزير خارجية فرنسا...

وبعد تشييع جنازته رحمه الله، أعلن ناصر بوضياف أن المافيا الجزائرية هي التي قتلت محمد بوضياف، في حين طالبت فتحية بوضياف أرملة القتيل بضرورة الكشف عن هوية منفذي العملية.. الشعب الجزائري ازداد إلحاحاً على ضرورة الكشف عن سيناريو الاغتيال.. في هذه الأثناء أعلن بيان للمجلس الأعلى للدولة أن المجلس سيعلن عن الرئيس المنتخب قريباً، وبالفعل تمَّ بسرعة ملء الشغور في المجلس الأعلى للدولة، وتّم تعيين علي كافي رئيساً للمجلس الأعلى للدولة، وضم رضا مالك كعضو في المجلس الأعلى للدولة...

تناقضات واختلافات :

بعد الإعلان عن اغتيال محمد بوضياف في نشرة أخبار الساعة الواحدة بعد الظهر، ورد نبأ مقتل القاتل فوراً عقب قيامه بعمله الإجرامي، وفي نشرة الثامنة مساءً أعلن أن القاتل مازال على قيد الحياة وقد ألقي عليه القبض وهو في ضواحي عنابة...

كما أعلن أن اشتباكات واسعة وقعت داخل القاعة التي كان يحاضر فيها محمد بوضياف وخارجها، وأعلن عن وجود طائرات مروحية كانت تحلق فوق قصر الثقافة ثم كذب الخبر...

المصادر الرسمية أفادت أن الملازم العسكري مبارك بومعراف

الذي ينتمي إلى دائرة مكافحة التجسس نفذ العملية وخرج من قصر الثقافة، وفي أحد شوارع عنابة رأته عجوز من شرفتها والتي بلغت عنه للشرطة وجاءت فوراً دورية للأمن حيث ألقت عليه القبض. . .

فكيف خرج مبارك بومعراف من قصر الثقافة وهي محاطة بمئات العناصر الأمنية ؟!.

وكيف تعرفت عليه العجوز ولماذا لم يحرك ساكناً وبقي في مكانه حتى أقدمت دورية للأمن ؟!.

ويذكر أن سيارة الإسعاف وصلت إلى قصر الثقافة بعد عشرين دقيقة من وقوع الحادث. فلماذا تأخرت ؟!.

كل هذه التناقضات جعلت الحديث عن وجود مؤامرة هي الأكثر وروداً في قضية اغتيال محمد بوضياف. . وبعد الإعلان عن اسم الجاني مبارك بومعراف تمت إحالته إلى المحكمة المدنية لمدينة عنابة. . محكمة عنابة أعلنت على لسان نائبها العام بعدم الاختصاص باعتبار أن القضية سياسية والقاتل عسكري وأحالت القضية إلى القضاء العسكري.

مدير القضاء العسكري رفض رفضاً قاطعاً التكفل بملف اغتيال محمد بوضياف، النائب العام لمحكمة عنابة أعلن من جهته بعدم اختصاص هيئته القضائية بحكم القانون. . ودخل القضاء المدني في

صراع مع القضاء العسكري!! هذا الخلاف أكد أن محمد بوضياف وقع ضحية مؤامرة، وأن المؤسسة العسكرية لا تريد أن تتورط مع شخصيات كبيرة قد تكون من نفس المؤسسة العسكرية.

النائب العام لمحكمة عنابة السيد محمد تيغرامت أعلن أمام الصحافيين أن القرار الصادر عن هيئته القضائية لجهة عدم الاختصاص واضح ولا يشوبه أي غموض، وهذا الأمر كما قال مستوحى من نص وروح القوانين الجمهورية، واستدل على ذلك بكون الجانب العسكري قام بارتكاب الجريمة أثناء الخدمة وهو ما تعاقب عليه المادة ٢٥ من قانون الإجراءات القضائية العسكرية، وقال النائب العام: إنطلاقاً من هذا كنّا نتوقع من السلطات القضائية العسكرية المختصة التكفل قانونياً بهذه القضية إلّا أن الرفض القاطع واللامشروط لهذه السلطات أدى إلى إحداث شلل في الإجراءات...

وفي رأي هذا النائب أنّ هذا الشلل سيوقف مسار البحث عن الحقيقة التي ينتظرها المجتمع. وهو اعتراف ضمني بأنّ المؤسسة العسكرية تعمل على إخفاء الحقيقة.

ولم يقدم النائب العام أيّ معلومات عن مبارك بومعراف قاتل بوضياف..

والمعلومات السطحية التي قدمت للشعب الجزائري من أجل

إسكاته أن مبارك بومعراف ملازم عسكري ينتمي إلى دائرة مكافحة التجسس من مواليد ١٩٦٦ تلقى تدريبه في بلجيكا وبعض الدول العربية، وله ميول دينية وكان علي جدي أحد مؤسسي جبهة الإنقاذ الإسلامية ذات يوم أستاذه..

ونفس التصريح أدلى به رزاق بارة لاحقاً عُضو لجنة التحقيق في اغتيال بوضياف، والذي قال: إن بومعراف كان يقرأ الكتب الدينية وليس له أي ميول حزبية.

في الوقت الذي نشب فيه خلاف بين القضاء العسكري والقضاء المدني، نشب خلاف بين أركان النظام الجزائري واشتعلت حرب الأجهزة من جديد في الجزائر...

جريدة الخبر اليومية الناطقة باللغة العربية ذكرت في الصفحة الأولى أن وزير الداخلية العربي بلخير أقيل من منصبه وعين بدله أحد الجنرالات المتقاعدين.. العربي بلخير أقوى رجل في النظام والذي كان يطمح إلى رئاسة الجمهورية في الجزائر كذب الخبر للقناة الأولى في الإذاعة الجزائرية، واستدعى مسؤولي جريدة الخبر وهددهم بتفجير مقر جريدتهم وأسمعهم كلاماً بذيئاً...

أوساط سياسية أفادت أن الخبر صحيح وأن تهمة الاغتيال وجهت للعربي بلخير أحد أركان نظام الشاذلي وعمدة ما يعرف بحزب فرنسا في الجزائر والذي يسميه المقربون منه بالغول الجزائري...

وأفادت هذه الأوساط أن العربي بلخير استخدم كل نفوذه للبقاء في السلطة... مما أضطر المؤسسة العسكرية للإطاحة بحكومة سيد أحمد غزالي كطريق لإزاحة العربي بلخير..

وبالفعل قدم سيد أحمد غزالي استقالته لرئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي وأعلن في بيان استقالته أن الأشرار كثيرون في الدائرة النظامية وهم يعرقلون كل الإيجابيات.. وعين بعدها سفيراً للجزائر في باريس لترطيب الأجواء بين فرنسا والجزائر، لأن فرنسا احتجت على الوضع الجزائري كما احتج فرانسوا ميتران على تنحية الصديق الحميم لفرنسا الشاذلي بن جديد كما ورد في تعبير ميتران... قبل تنحية غزالي التقى خالد نزار وزير الدفاع ببعض الشخصيات السياسية، كعبدالحميد مهري الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، وحسين آيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية ومحفوظ نحناح زعيم حركة حماس، وأحمد طالب الإبراهيمي عضو اللجنة المركزية في جبهة التحرير الوطني ووزير الخارجية الأسبق...

وأفادت بعض المصادر أن رئاسة الحكومة عرضت على أحمد طالب الإبراهيمي الذي رفضها وعين بعدها بلعيد عبدالسلام الذي قبلها بعد أن أخفق في الانتخابات التشريعية الملغاة.

لجنة التحقيق :

لإلهاء الشعب الجزائري وعدم الكشف عن الحقيقة قام المجلس الأعلى للدولة بتعيين لجنة تحقق في اغتيال محمد بوضياف يرأسها أحد أصدقاء محمد بوضياف، أحمد بوشعيب وقد منحت هذه اللجنة الضوء الأخضر بالكشف عن كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالقضية.

وفي أول بيان لهذه اللجنة طالبت المواطنين الجزائريين وعبر وسائل الإعلام الرسمية بمساعدة هذه اللجنة للوصول إلى الحقيقة المطلقة!!.

الشعب الجزائري علّق على هذا البيان بقوله: «كيف يطلب ممن يطالب بكشف الحقيقة أن يمد هذه اللجنة بمعلومات!!».

وقدمت هذه اللجنة أرقاماً هاتفية لمن يملك معلومات بشأن الحادث...

أحد المواطنين اتصل هاتفياً بهذه اللجنة قائلاً لها: «إن مبارك بومعراف زميله وقد مات في سنة ١٩٨٢ في تدريبات معينة».

هذا القول جعل المواطنين الجزائريين يشكّون في حقيقة الجاني الذي قدمت عنه بعض المعلومات فقط.

وقد وضعت لهذه اللجنة من قبل المجلس الأعلى للدولة مدة محددة لا تتجاوز عشرين يوماً للكشف عن الحقيقة. . .

توجهت هذه اللجنة إلى مدينة عنابة وأحاطت كل تحركاتها وتنقلاتها بسرية فائقة. . .

الصحافيون في مدينة عنابة احتجوا على هذا التكتم المبالغ فيه وطالبوا بتوضيحات بشأن بعض التناقضات. .

فاللجنة تقول: إن مبارك بومعراف نفذ العملية بمفرده؛ في حين النائب العام لمدينة عنابة يصرح بأن العملية نفذت بطريقة ذكية ودقيقة بحيث يستحيل عليها أن تكون من فعل شخص واحد، وقد غادر هذا الشخص مكان الاغتيال سليماً معافى. .

مصادر إعلامية أكدت أن بومعراف عقب خروجه من قصر الثقافة لجأ إلى شقة وصرح للمواطنين أنه من رجال الأمن المكلفين بحراسة محمد بوضياف وأن أناساً يريدون قتله وطلب منهم استدعاء الشرطة. مراسل جريدة «لاناسيون» في عنابة أفاد بأن سيارة من نوع (جيتا) كانت رابضة قرب قصر الثقافة مكان حدوث الاغتيال برفقة سيارة أخرى تم توقيفها في مدينة عزابة بعد مطاردتها من قبل دراجات نارية وطائرة مروحية تابعة للدرك الوطني. . .

وقد صرحت محكمة عنابة أن اثني عشر شخصاً تمّ توقيفهم

تورطوا مع بومعراف في اقتراف جريمته. .

جريدة «لاناسيون» صرحت بأن بومعراف تلقى أمراً بقتل محمد بوضياف، وطلب بومعراف من قاضي محكمة عنابة حضور أحد المسؤولين الكبار كشرط لتقديم اعترافاته.

ابن الرئيس محمد بوضياف ناصر بوضياف أعلن أن الجريمة لها أطراف في الداخل والخارج.

وبعد مرور عشرين يوماً على التحقيق في قضية اغتيال محمد بوضياف صرح أحد أعضاء لجنة التحقيق رزاق بارة أنّ القاتل يدعى مبارك بومعراف وقد نفذ الجريمة بملء إرادته وأنه كان يكثر من قراءة الكتب الدينية؛ وأن تقصيراً كبيراً لوحظ في فريق الحماية. . .

وأودع بعدها السجن الاحتياطي كلاً من هجرس والسائح وهما ضابطان كانا ضمن فريق الحماية الرئاسية.

فبعد عشرين يوماً تمخض الجبل فولد فأراً وأعلنت هذه اللجنة ذات الصلاحيات الواسعة والواسعة جداً أن بومعراف هو القاتل الحقيقي.

الشعب الجزائري لم يستسغ هذه النتيجة وراح يطالب بالكف عن الاستهزاء به والضحك على ذقنه. .

وأعلنت هذه اللجنة استئنافها للتحقيق إلى غاية أواخر

تشرين الثاني سنة ١٩٩٢؛ وبعد انقضاء الأجل رددت نفس الحكاية مع فارق بسيط وهو احتمال أن تكون للجبهة الإسلامية للإنقاذ يد في عملية الاغتيال. . .

معلق سياسي جزائري قال: طبعاً المتهم جاهز من فجّر المطار: جبهة الإنقاذ!!.

من قتل بوضياف: جبهة الإنقاذ!!.

من اغتال الجزائر: جبهة الإنقاذ!!.

من ربط الجزائر بصندوق النقد الدولي: جبهة الإنقاذ!!.

وفي كل الحلقات التآمرية على الجزائر يرد اسم جبهة الإنقاذ لا لذنب اقترفته إلاّ أنها فازت في الانتخابات التشريعية الملغاة في الجزائر!!!.

تشريـــح المؤامـرة



قاتل بوضياف مبارك بو معرافي



بوضياف عندما لقي مصرعه

هناك خمسة احتمالات في قضية اغتيال محمد بوضياف لا سادس لها وسوف نحاول تشريحها بتقديم الدليل لكل احتمال..

١ ـ أن يكون اغتيال محمد بوضياف داخلاً فيما يسمى بمقتضيات أمن الدولة وأن الجهاز المشرف على أمن الدولة اكتشف أن بوضياف خطر على السيادة الوطنية والوحدة الترابية للجزائر فقام بتصفيته ويجوز له ذلك حسب المقتضيات الأمنية.

٢ ـ أن يكون محمد بوضياف ضحية صراع الأجنحة في المؤسسة العسكرية وداخل النظام الجزائري وأن بوضياف كاد يلحق الضرر ببعض الأجنحة الطموحة إلى خلافة الشاذلي بن جديد فنفذت عمليتها قبل تحقق مراد بوضياف..

٣ ـ أن يكون اغتيال بوضياف من تدبير جبهة الإنقاذ الاسلامية

التي هددت بتصفية الطغمة الحاكمة في كثير من بياناتها.

٤ ـ أن يكون مبارك بومعراف قد تصرف تصرفاً فردياً فنفذ عمليته في قصر الثقافة.

٥ ـ أن يكون النظام الفرنسي وراء العملية وبأدوات داخلية جزائرية..

وينفي البعض احتمال ضلوع المخابرات الأمريكية CIA في الحادث لأن السفينة الجزائرية دخلت نهر المسيسيبي وبدأت تسبح في الدائرة الأمريكية وهو الأمر الذي شكل حالة التناطح بين التيار الفرنسي والأمريكي داخل المنظومة السياسية في الجزائر.

تحليل الاحتمال الأول:

بعض المصادر المطلعة أفادت أن بوضياف وعد سعيد سعدي زعيم حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية البربري بتعيينه على رأس الحكومة الجزائرية في أيلول ١٩٩٢؛ وقد اعترض بعض العسكريين كما السياسيين على هذا الأمر؛ واعتبروا هذه الخطوة بداية تقسيم الجزائر لأن سعيد سعدي شخصية انفصالية بربرية لا يؤمن بعروبة الجزائر ولا بإسلامها؛ وهو من الدعاة إلى إلغاء العروبة وإلغاء كل البنود الدستورية التي تتضمن انتماء الجزائر إلى العالم العربي؛ ويرى ضرورة الارتباط بالغرب؛ وضرورة تكريس العلمانية..

الضباط العسكريون الذين ينتمون إلى الشرق الجزائري والمحسوبون على العروبة مستعدون لحمل السلاح لمقاومة هذا الرجل الانفصالي.. والذي هدد بحمل السلاح وتثوير منطقة القبائل إذا وصل الإسلاميون إلى السلطة في الجزائر.. وكان من أوائل الدعاة إلى ضرورة تدخل الجيش الجزائري لإلغاء الانتخابات التشريعية..

إلّا أن هذه الخطوة لم تتم حتى يكون بوضياف مهدداً بالفعل للوحدة الوطنية ثم إن جهاز أمن الدولة ألغاه الشاذلي بن جديد الرئيس المقال بمرسوم رئاسي وحصر وظيفته في مكافحة التجسس الخارجي..

وبرغم هذا الإلغاء الظاهري، إلّا أنّه كان يتحرك بعمق داخل كل المؤسسات والتيارات الحزبية وكان يديره خالد نزار، فهل خالد نزار هو الذي أصدر قرار إطلاق النار على محمد بوضياف ؟!.

هذا الاحتمال ألغته أوساط وأكدته أوساط أخرى لماذا ؟!.

لأن منفّذي العملية إما أن يكونوا أعلى سلطة من خالد نزار وزير الدفاع أو تربطهم بخالد نزار شبكة واسعة من المصالح والامتيازات!.

فكونهم أعلى سلطة من خالد نزار غير وارد، لأن خالد نزار

يُعدّ سيد اللعبة في الجزائر المعاصرة، وكونهم على علاقة وطيدة من حيث المصالح المتبادلة فأمر مرجّح..

وفي حديث أجرته مجلة جون أفريك الصادرة في باريس، ألمح الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة إلى دور الجيش في الحياة السياسية الجزائرية، وألمح أيضاً إلى دور الجيش في مقتل الرئيس السابق محمد بوضياف..

وقال بن بلة لهذه المجلة إن بوضياف كان يتصرف دون الرجوع إلى المؤسسة العسكرية التي اغتالته بسبب توقيعه اتفاقية الحدود المشتركة مع المغرب..

وقال بن بلة ـ الذي يعيش في منفاه الاختياري في سويسرا ـ لهذه المجلة: إنّ خالد نزار هو الذي يحكم الجزائر، واعتبر أنّه من الضروري التحاور مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ للخروج من الأزمة الحالية..

وهذا ما يؤدي إلى الاحتمال الثاني وهو صراع الأجنحة داخل النظام الجزائري...

تحليل الاحتمال الثاني:

الأجنحة في النظام الجزائري كثيرة وذات مصالح مختلفة.. فالعربي بلخير يمثل جناحاً لوحده وقد كان يسعى لخلافة الشاذلي بن جديد، وكان يزيح من طريقه كل الذين يعرقلون طموحه هذا؛ فقد

ألغى الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقرار، وشكل قوة أمنية جبارة في قبال قوة الجيش التي كانت السلطة الوحيدة في الجزائر...

وبعد اغتيال بوضياف وإبعاد العربي بلخير تمّ تجريد جهازه الأمني من كل الصلاحيات والأسلحة التي كانت بحوزته...

وقد أشار بوضياف ذات مرة في بعض خطبه أن الجزائر لا تقبل لا بانقلاب عسكري ولا بانقلاب بوليسي إشارة إلى المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية.. كما أن الأجنحة الأمنية تكاثرت مع تكاثر الحكومات التي توالت على الجزائر، فقد شهدت الجزائر في ظرف أربع سنوات خمس حكومات: حكومة قاصدي مرباح، وحكومة مولود حمروش وحكومة سيد أحمد غزالي وحكومة بلعيد عبد السلام؛ وحكومة قبل أحداث خريف الغضب بقليل هي حكومة عبدالحميد الإبراهيمي. ولكل حكومة جهازها الخاص؛ فهناك أجهزة في الحكم تدافع عن مصالحها وأجهزة خرجت من الحكم تريد الرجوع إليه بأي طريقة كانت...

وقد كانت هذه الأجنحة تتصارع من أجل الحكم فعاد بوضياف ليوقف أحلامها باعتلاء العرش..

وقد عجلت بذهابه، ليبقى الدرب خالياً من المزعجات، جبهة الإنقاذ الإسلامية وبوضياف!!.

وقد صرّح رابح كبير رئيس الدائرة السياسية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ذات يوم أنّ الذين جاؤوا بمحمد بوضياف من المغرب هم الذين قتلوه وقال: إنّ الذين جاؤوا به ليحكم بقانون القهر هم الذين قتلوه بنفس القانون كتصفية حسابات بين أجنحة النظام...

وللإشارة فإنّ أجنحة النظام متشعبة، فداخل المؤسسة العسكرية هناك جناح يتحكم فيه خالد نزار وزير الدفاع وجناح آخر يتحكم فيه الجنرالات الذين ينتمون إلى منطقة البربر كمحمد العماري وعبد المالك ڤنايزية ومحمد التواتي وعبّاس غزيل وغيرهم...

وهذه الأجنحة لا تؤمن بتاتاً بالانفتاح على التيار الإسلامي الذي حاول بوضياف في المدّة الأخيرة تفهّمه قليلاً...

ويرجح البعض ضلوع هؤلاء الجنرالات في العملية لأنهم من أصحاب الخيار الأمني والحسم العسكري ويدعون إلى ضرورة إشراك الجيش بنسبة ١٠٠ ٪ للقضاء على الإسلاميين، ويدعون إلى تسخير كل القوات العسكرية جوية وبحرية وأرضية في الغارة على مواقع الإسلاميين المعارضين ومستعدون أن يذهبوا بالجزائر بعيداً، وقد صرح أحدهم أنه مستعد لذبح مليوني إسلامي ليبقى العرش سالماً. وأغلبهم تخرّج من جامعات موسكو العسكرية...

وجبهة الإنقاذ بدورها كانت ترى أن محمد بوضياف صار جزءاً من اللعبة وقد حرمها من انتصارها السياسي وعطل مشروعها

الإسلامي فهددته بالويل والثبور وعظائم الأمور هو والطغمة الحاكمة في الجزائر.. وهذا يقود إلى الاحتمال الثالث وهو أن جبهة الإنقاذ الإسلامية كانت وراء حادث الاغتيال..

تحليل الاحتمال الثالث:

في تحقيق خاص لجهاز الأمن العسكري أن ٢٠٪ من عناصر المؤسسة العسكرية متعاطفون مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد اعترف بومعراف أنه متأثر إلى حدّ ما بالقراءات الدينية والجهادية منها على وجه الخصوص..

وقد حذر جهاز أمني بوضياف من عناصر ستقدم على اغتيال رموز السلطة الجزائرية وأن عددهم يتراوح بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ عنصراً. وأوصى هذا الجهاز بوضياف باتخاذ الاحتياطات الكاملة في تنقلاته.. وقد وقع حادث اغتيال بوضياف قبل الشروع في محاكمة قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٩٢..

وإذا كانت عملية قصر الثقافة هي التي أودت بمحمد بوضياف؛ إلاّ أن أوساطاً مطلعة تفيد أنه تعرض مراراً في الأشهر الأخيرة لمحاولات اغتيال.. وقد هددت الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة عبد القادر شبوطي بأنها ستغتال كل المسؤولين السامين في الجزائر الذين عطلوا اختيار الشعب الجزائري...

وبعد اغتيال محمد بوضياف كبّر أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهتفوا في الشوارع: سقط الطاغية..

وقاموا بتوزيع المرطبات والحلويات ابتهاجاً منهم بهذا الحادث..

وصار مبارك بومعراف رمزاً في الجزائر كما هو شأن خالد الإسلامبولي في مصر.

تحليل الاحتمال الرابع:

مبارك بومعراف وفي بعض تصريحاته أعلن أنه أقدم على هذه العملية بمفرده كما تقول لجنة التحقيق في قضية اغتيال محمد بوضياف.. وكان يحلم باستمرار أن يطهر الجزائر من الطغاة، كما نقلت عنه بعض الصحف الجزائرية...

وحتى لو لم يكن منتمياً لأي جهة إلاّ أنه قام بهذه العملية لتخليص الشعب الجزائري من الخوف الذي يسيطر عليه منذ فرضت عليه حالة الطوارىء في شباط ١٩٩٢.

تحليل الاحتمال الخامس:

قال ديغول ذات مرة وبعد استقلال الجزائر في ٥ تموز ١٩٦٢: سنعمل على أن تنتهي الجزائر بالضربة القاضية بعد ثلاثين سنة...

ويبدو أن الضربة القاضية التي أدخلت الجزائر معترك الدوامة قد تحققت بالفعل بعد اغتيال محمد بوضياف. لقد اعترضت فرنسا على الإطاحة بالشاذلي بن جديد وطالبت بضرورة العودة إلى المسار الديموقراطي، كما أبدت انزعاجاً من وصول التيار الوطني إلى سدة الحكم في الجزائر وخصوصاً الذين ساهموا في تفجير الثورة الجزائرية ضد فرنسا..

وكانت فرنسا تعمل وطيلة فترة الاستقلال الجزائري على نسف التيار الوطني وإخراجه من الساحة السياسية في الجزائر، وكانت تعمل أيضاً على تأسيس قوة ثالثة بين جبهة الإنقاذ والتيار الوطني الممثل بجبهة التحرير الوطني...

وقد خططت لهذه العملية حتى تفجع الجزائريين في ذكرى عيد الاستقلال... وبعد اغتيال بوضياف ذكر الإعلام الفرنسي أن الشعب الجزائري قتل أحد رموز الثورة الجزائرية مما يعني أن الشعب الجزائري قد تنكر لثورته ورموز هذه الثورة المباركة...

من قتل محمد بوضياف؟.

كل هذه الاحتمالات واردة، لقد كان بوضياف ضحية صراع الأجنحة في الجزائر، والجناح الذي نفذ العملية مرتبط عضوياً بالمشروع التغريبي الفرنسي الذي يراد فرضه على الجزائر..

وجود بوضياف في الجزائر أتاح له معرفة حقيقة النظام الجزائري وحقيقة الولاءات فيه. . وقد أوصل أركان المشروع التغريبي في الجزائر، الجزائر إلى الهاوية حتى ترتبط عضوياً بفرنسا من حيث تلقى المساعدات الاقتصادية. .

وأبرز هذه الوجوه العربي بلخير والكثير من جنرالات الجيش وأبو بكر بلقايد وزير الثقافة والإعلام وزوجته فرنسية تقيم في باريس. .

وحرص المؤسسة العسكرية على الإطاحة بالعربي بلخير معناه اتهام هذا الرجل بطريقة غير مباشرة خصوصاً وأنّ العربي بلخير كان يشرف على حالة الطوارىء، والفريق الذي رافق بوضياف إلى عنابة كان يتلقى أوامره من خلية تسيير حالة الطوارىء في وزارة الداخلية. .

وأشيع في الجزائر أن اتهام العربي بلخير هي تهمة من المؤسسة العسكرية له للإطاحة به، باعتباره أحد أركان نظام الشاذلي، والشاذلي عمل على سحب البساط من تحت المؤسسة العسكرية باتفاقاته السرية مع قادة جبهة الإنقاذ، فانتقمت منه المؤسسة العسكرية شر انتقام ومن أركان نظامه أيضاً. . .

والمؤسسة العسكرية حريصة على أن يكون المرشح للانتخابات الرئاسية مزكى سلفاً من قبل هذه المؤسسة. . .

الأكيد أن بوضياف كان عازماً وجاداً، كما تقول أوساطه، على

تغيير كل النظام الجزائري وتسليم أمانة الجزائر للشباب الجزائري، كما كان ماضياً في إقصاء كل الذين عملوا على تضييع الجزائر وسمعتها الدولية. . .

وقد كان مقدماً على هذا المشروع بروح ثورية هي أقرب إلى روحه أثناء ثورة التحرير المباركة. . وفي نفس الوقت كان بوضياف عازماً على كشف كل المختلسين والسرقة الذين نهبوا مليارات الدولارات وفقروا الشعب الجزائري، وقدم ملفات ثقيلة للجنرال محمد العماري للشروع في محاسبتهم. . .

كان محمد بوضياف يقول: نحن أسرى وضع مزرٍ وسيء وورثنا تركة ثقيلة وسوداء ونعمل جاهدين على استرجاع هيبة الدولة وإعادة بناء مؤسساتها واقتصادها المنخور بالرشاوى والعمولات الجائرة. . .

لقد كان بوضياف يقول: إن التغيير الجذري للنظام السياسي في الجزائر هو من الأولويات التي سأعمل على تحقيقها. .

لقد قال سيد أحمد غزالي ذات يوم: إن مصيبة الجزائر الكبرى تكمن في فتنة الكرسي، وإن قاتل محمد بوضياف إجمالاً هو فتنة الكرسي وإنّ القاتل المباشر وغير المباشر لمحمد بوضياف هو النظام الجزائري بكل أجنحته وأجهزته وترسباته وتداخلاته الذي أراد بوضياف الإطاحة به في عملية انقلابية جريئة، فارتد هذا الانقلاب عليه. .

ومازال قاتلو بوضياف إلى اليوم يقودون الجزائر ربما باتجاه الاغتيال الأكبر . . وما تشهده الجزائر هذه الأيام خير دليل على ما قدمناه . . .

يحيى أبو زكريا



إمرأة جزائرية تبكي محمد بوضياف
ولسان حالها: من قتله؟!

ملحـــق المقـــالات

هذه المقالات كتبتها في جريدة أنوار الحق الجزائرية بعدما لاح في الأفق مشروع المصالحة الوطنية وبداية محاولات بوضياف في التخلص من اللعبة المفروضة عليه. .

المقالة الأولى وهي تحليل لخطاب كان بوضياف قد ألقاه على مسامع الشعب الجزائري، والثانية لما روجت مصادر إعلامية أن بوضياف أراد الالتقاء بعباسي مدني وهو في سجن البليدة العسكري.

المقالة الأولى - قراءة في خطاب بوضياف للأمة :

هل يمكن القول إنّ الجزائر في طريقها للخروج من الأزمة السياسية الخانقة والانسداد الذي بلغه المسار السياسي في بلادنا ؟! الملاحظة الأولى التي يمكن إدراجها في هذا السياق أنَّ المصالحة

الـوطنيـة والحـوار المـوسـع مـع كـل الأطـراف الفـاعلـة فـي السـاحـة الجزائرية والترفع عن الآلام والضغائن باتت مطلباً أساسياً وقناعة كاملة حتى بالنسبة للسلطة الحاكمة وهذه القناعة تعتبر خطوة إيجابية باتجاه تهيئة الأرضية اللازمة لتحقيق مشروع المصالحة الوطنية.

ومما يزيد هذه القناعة ثقلاً أن بوضياف في خطابه للأمة، قد حقق نقلة في الخطاب السياسي الجزائري الذي كان عقب إيقاف المسار الانتخابي متميزاً بالشدة والصلابة.. وربما يعود الأمر إلى عدم إدراك السيد محمد بوضياف إدراكاً كاملاً لمفردات الساحة السياسية في الجزائر بسبب غيابه الطويل عنها...

ويبدو أيضاً أن الأحداث التي عرفتها ومازالت تعرفها بلادنا قد أكدت لصنّاع القرار في بلادنا أن الواقع الجزائري أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما المصالحة الوطنية الشاملة لكل الحساسيات بما في ذلك التيار الإسلامي، الذي هو واقع جماهيري لا يمكن القفز عليه... وإما الانفجار الهائل والذي يأتي على الأخضر واليابس... ويأتي على كل الأطراف في السلطة والقاعدة... وفي النهاية ضياع الجزائر بكل إنجازاتها ومؤسساتها...

ويتضـح جليـاً مـن خـلال فـرز مجمـوعـة مـن المعطيـات أن المصـالحـة الـوطنيـة هـي الخيـار الأوحـد للجـزائـر... للعـديـد مـن الأسباب.

أولاً : إنَّ طبيعة الجزائر الوجدانية أقرب إلى التسامح والترفع عن الضغائن والأمثلة على ذلك كثيرة كالثورة الجزائرية المقدسة. . . وأحداث ما بعد الاستقلال وزلزال الأصنام ومجمل الأحداث السياسية والطبيعية التي عرفتها الجزائر تدل بوضوح على أن الجزائري يصبو إلى الهدوء والسكينة في عيشه شريطة رفع الظلامة عنه. . . وعدم الدوس على كرامته. . .

ثانياً : إنَّ جهات حساسة وجدّ حساسة في قطاع الدولة لا تريد أن ينتهي الوضع الجزائري إلى اللبننة أو الأغسلفة ـ من يوغسلافيا ـ وهي حريصة على بداية المصالحة الوطنية. . .

وإذا كان بوضياف في خطابه دقيقاً في انتقاء مفردات خطابه لئلا يفهم أن السلطة الجزائرية قد تنازلت عن بعض الأمور. . . والمفروض أن مثل هذا الكلام لا ينبغي أن يطرح، لأن التنازل من أجل الجزائر، يعد شرفاً وحرصاً على الجزائر من الدمار. . .

كما أن خطاب بوضياف أشار إلى قرب استمرار المسار الديموقراطي. . . وهذه النقطة تطرحها بإلحاح كل الفعاليات السياسية في وطننا. . .

لأنه لا يمكن تصور الجزائر ديكتاتورية في ظل وضع عالمي يتسم بالتحرر ودمقرطة الحياة السياسية.

إضافة إلى أن مشروع الديموقراطية والحرية هو أقرب إلى نفسية المتمرد على الظلم والتعسف والإبادة. . .

ولهذا وجب التذكير أن الجزائر للجزائريين. . . الجزائر يبنيها الجزائريون بفكرهم وأطروحتهم ورؤاهم. . .

فلا يمكننا أن ندير اللعبة السياسية في الجزائر استناداً إلى تجارب بعض جيراننا أو استناداً إلى التجربة المصرية مع احترامي لهذه البلدان وتوجهاتها. . . لأن التاريخ المعاصر أثبت إخفاق التجارب العربية المعاصرة. . .ولا نريد استيراد الإخفاق إلى واقعنا الجزائري. . .

إن التيار الإسلامي في الجزائر الذي بدأ يتفهم الوضع المحلي والإقليمي والدولي، ينبغي الانفتاح عليه والتعامل معه على أساس أنه ظاهرة حضارية. . . لأن ممارسة الإرهاب ضده لا يولد إلاّ الإرهاب وهكذا تضيع معالم الحوار البنّاء. . .

والتيار اليساري واللائكي الذي بدأ يتوجس خيفة من مشروع المصالحة الوطنية إنما يضيف إلى رصيده الإسقاطي مزيداً من الإسقاطات. . . لأن الذي يعمل على تكريس الخيار الثاني المشار إليه سلفاً، إنما يراهن مع قوى عظمى على تدمير الجزائر وإحراقها. . . في ظرف باتت فيه المصالحة الوطنية قناعة فعلية

وليست مناورة لتجاوز مرحلة سياسية معينة... لأنه لا يعقل أن تعيش الجزائر في كل موسم احتراقاً داخلياً يجر علينا ويلات يدفع ثمنها كل الجزائريين...

وفي هذا المضمار ينبغي الإشارة أيضاً أن المراكز المالية الأمريكية تمارس عملية الابتزاز ضد شعبنا من خلال رفعها للواء الحفاظ على الجزائر ثم توفد وفداً رسمياً إلى الجزائر ليفاوض مسؤوليها على مزيد من التنازلات وبيع الامتيازات...

إن تقوية الجبهة الداخلية بالقضاء على الظلم والتعسف وحفظ كرامة المواطن الجزائري وإعطائه كل حقوقه المنصوص عليها دستورياً، أقلاً هو السبيل الوحيد لإعادة الجزائر إلى سابق عهدها...

إن بوضياف من خلال خطابه قد خطا الخطوة الأولى... ونحن في انتظار مزيد من الخطوات التي هي قطعاً ليست تنازلاً بل حفاظاً وحرصاً على جزائر الشموخ...

إن البناء الاقتصادي أو الفكري أو الحضاري يتطلب استقراراً وهدوءاً وتوازناً في الواقع الجزائري...

وإلّا فسوف نخبط خبط عشواء... تنقضي أيامنا الحالكات بين قنابل ورصاص وفجائع نفسية...

وإذا كان الجميع ضد سقوط الجزائر، إذن فلنتخذ من

الحوار سبيلاً للخروج من الأزمة. . . وإذا كانت الخلافات الأيديولوجية موجودة وهذا من طبيعة البشر فما المانع من أن نثري الطرح الجزائري والخطاب السياسي والفكري البنّاء بالحوار. . . ومن كانت حجته قوية فلينصع له الآخرون. . . وبهذا نكون قد قطعنا شوطاً في إرساء تقاليد الحوار وتقاليد الحضارة الحقة. . ؟! أما العصا وأسلوب القرون الوسيطة الأوروبية. وفرض مشروع الفرانكفونية على الشعب الجزائري بدون إرادة منه فهذا هو الانتحار عينه. . .

وحتى الصراع بين الأصالة والمعاصرة يمكن إيجاد أرضية لتزاوجها، وطبعاً ينبغي عصرنة التقنية والتكنولوجيا، ومحاولة جلبهما إلى بلادنا، أما إذا كان المقصود بالعصرنة تذويب معتقدات هذا الشعب المسلم، فعندها يتحقق التطرف بأخس معانيه.

ومن هذا نبدأ. . .

فهل ستخرج الجزائر من أزمتها ؟!.

المقالة الثانية ـ مؤشرات المصالحة ومستقبل المشروع الإسلامي :

كتبت هذه المقالة عندما بدأت الأوساط السياسية والإعلامية تتداول مشروع المصالحة الوطنية:

○ يتداول في الساحة السياسية والإعلامية في الجزائر هذه

الأيام مصطلح المصالحة الوطنية. . وقد طرح هذا المصطلح بعد جملة من الأحداث لم يسبق للجزائر أن عايشتها والتي إن استمرت ستؤدي بالجزائر إلى الانفجار التام. . وسياسة الإقصاء غير ممكنة في عالم يشهد اندفاعاً نحو المزيد من الحرية ودمقرطة الحياة السياسية. .

ومؤشرات المصالحة بدأت تكشف عن نفسها يوماً بعد يوم، وذلك من خلال طبخة سياسية يتم الإعداد لها في البيت السلطوي. . . ومن خلال تصريحات غير مباشرة لبعض الأدوات الفاعلة هنا وهناك. . . وهذه المؤشرات تدخل في إطار إعداد الأرضية وتهيئة المجال والرأي العام لاستساغة مثل هذه الأطروحة. . .

وإذا كان مشروع المصالحة ممكناً تحقيقه خصوصاً في الظروف الحالية. . . فإن مجموعة من الدلالات ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار للخروج نهائياً من الحالات الاستثنائية والخاصة التي مرّت بها الجزائر والتي كانت على حساب البناء ودفع المشروع التنموي في الجزائر. . .

ومن هذه الدلالات التي تفرض نفسها، أن الجزائر في مسار تطورها السياسي ينبغي أن ترتبط ارتباطاً كلياً بتوجهات الأمة الجزائرية، وأن الإسلام بات فيصلاً في أي خطوة سياسية. . . ولذلك فأي إجراء لا يأخذ بعين الاعتبار هذا العامل الحيوي يعد

انتحاراً وسقوطاً وتقهقراً وعوداً على بدء. . . لأن المشروع الإسلامي كان أساس العديد من الطروحات في الساحة الجزائرية بين أغلبية مسلمة لا تريد التفريط في إسلامها وقالبها الحضاري، وبين أقلية تغريبية تريد صياغة مشروع مجتمع تبعاً لميلاد المجتمعات في أوروبا. . .

وإن الحسم في هذه المسألة بين جميع الأطراف وجعل عامل الإسلام ثابتاً فعلياً وليس مناورة، كفيل بدفع عجلة المصالحة خطوات إلى الأمام وإلاّ فسيظل الإشكال مطروحاً. . .

ومن جملة الدلالات أيضاً. . . أنّ الإسلاميين أصحاب المشروع الوسطي المستمد من توجهات الأمة الجزائرية لهم الحق ـ بحكم ردف الأغلبية في الجزائر لهم ـ في المشاركة في صناعة القرار السياسي بما يتماشى ومصلحة الجزائر المحلية والإقليمية والدولية. . . وهذا يقتضي أيضاً إيجاد قاعدة للتفاهم حتى لا يصاب المجتمع بحالة من التمزق. . وللإشارة فإن أخذ التجربة المصرية مثلاً بعين الاعتبار لا يجدي نفعاً للاختلاف الشاسع بين القطر الجزائري والمصري. . . ولأن الجزائر لا تريد أن تعيش حالة الطوارىء لمدة عشر سنوات أخرى. . .

ولا يمكن في إطار المصالحة أن تتحكم أقلية يسارية أو فرانكفونية متغلغلة في الإدارة والمراكز الحساسة وتعبث بالجزائر. . .

لأن الجزائر ليست حكراً على جماعة عملت في الظلام لفترات ممتدة وتمكنت من مغالطة جهات حساسة في القطر الجزائري العزيز. . .

وباعتبار أن المصالحة الوطنية بين السياسيين فينبغي الاتفاق على إتاحة الظروف الموضوعية للجيش الشعبي الجزائري حتى يؤدي دوره الموكول إليه دستورياً وحضارياً في أتم الاطمئنان. . . فلا يمكن لجيشنا أن يتصدى لحماية الثغور والحفاظ على الحدود والجبهة الداخلية في الجزائر ممزقة متآكلة. ومع ذلك يقحم نفسه في لعبة التوازنات الداخلية.

والمصالحة من شأنها إراحة هذه المؤسسة الحساسة للحفاظ على الجزائر ووحدتها وترابها في ظرف دولي يتميز بالعداونية والشراسة والاعتداء على جغرافيا الآخرين. . .

كما أن هذه المصالحة لا يمكنها أن تحقق شيئاً في ظل غياب مشروع مجتمع، وفي ظل تشكيك البعض في هوية المجتمع الجزائري وبعد ١٥ قرناً من الإسلام وانصهار الأمازيغية في البوتقة العربية. . .

إن الجزائر دخلت مرحلة المعاناة الفعلية قبل وبعد خريف الغضب ١٩٨٨. . . وقد انعكست هذه الظروف المأساوية سلباً على الجزائر شعباً. . . فقد أصيب الإنسان الجزائري بخيبة أمل وحالة من الانكسار والضياع والتيه والتمرد. . . كما أصيبت الدولة الجزائرية

بالهشاشة من خلال فقدنا لمصداقيتنا الدولية حتى صارت منظمات دولية غير رسمية تملي شروطها على الجزائر. . .

إن مجموعة من التجارب وإعمال النظر فيها كفيلة بإيجاد تصور للانطلاق نحو المصالحة، شريطة أن تكون هذه المصالحة خاتمة المطاف للمآسي التي عرفتها الجزائر. . .

ومن خلال هذه المصالحة يمكننا تحقيق العديد من الأهداف الآنية والمرحلية والمستقبلية ليندفع الجزائريون بعد ذلك نحو بناء وطن إسلامي عربي عزيز يتمتع بالسمعة الحسنة والتوقير الدولي. . .

إن الأجنحة كل الأجنحة في السلطة والقاعدة وكل الاتجاهات السياسية والثقافية تدرك أن حالة الدمار إن لحقت بالجزائر فسوف تشمل الجميع ولذلك تولدت قناعة بضرورة التلاقح والتحاور من أجل الجزائر. . فمن ذا الذي يشرع. . . في تأكيد هذا الطرح ؟! الأكيد أن المصالحة لا تكون مجدية إلاّ إذا أعلنها صنّاع القرار في الجزائر. . .

وإنّها الفرصة الأخيرة لإثبات حرصنا على هذا الوطن اليتيم ؟!
ومن هنا نبدأ. . .

يحيى أبو زكريا